وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

دبلوماسية الثورة التحريرية الكبرى

1962-1954

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

❖ **بلعيد أحمد**

الأستاذ المشرف:

*** مايدي كمال**

السنة الجامعية: 2017/2016.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ النمل

بعون الله وحمده وتوفيقه أحمد الله تعالى على ذلك أن وفقني وأعانني على انجاز هذا العمل .

وبهذا أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير إلى أستاذي الفاضل كمال مايدي الذي نرادني شرفا بإشرافه على هذا العمل والذي قدم لي كل العون والنصح والإرشاد والتشجيع بجهده وفكره ومكتبته فجزاه الله عني كل خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل الذين تعاونوا معي وسعوا في انجاز هذا العمل من أساتذة قسم التاريخ بجامعة عمار ثليجي كل باسمه وعلى رأسهم رئيس القيم معمر جعيرن، دون أن أنسى الصديق والأخ عطاء الله جفال على توفير جرد كبير من المادة العلمية باستغلالي لمكتبة مركز البحث في الحضارة الإسلامية بالأغواط وكل المشرفين على المكتبة البشير الإبراهيمي والمكتبة المركزية بالجامعة ومكتبة مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بالجزائر العاصمة،

والأخ حلموس عز الدين على المعالجة الالكترونية للموضوع إلى هؤلاء الشكر الجزيل .

إهـــداء

إلي كل شهداء الوطن ... إلي كل من حمل السلاح دفاعا عن الجزائر،

إلي كل من حمل الحقائب الدبلوماسية مغتربا عن أهله ووطنه لأجل الجزائر.

إلي الذي ضحي بأغلى ما يملك وآثر المشتقة والتعب على أن أكبر وأتعلم وأنجح ولا زال على ذلك إلي ذلك البطل الذي لا أري بطلا غيره ... أبي.

إلي التي سهرت وربت وأرضعتني الحنان والعطف ... إلي التي لازال لسانها يلهث بالدعاء الخالص ... أمي

إلي سر النجاح والتوفيق ورفيقة الدرب إلي التي قاسمتني المشقة والصبر والإخلاص ...

فكانت الأخت والصديقة والزوجة وكاتمة سري ومترجمتي ... زوجتي الغالية "عائشة".

إلي فلذات كبدي هناء أميرة، إلياس فاروق، والكتكوتة أشواق خلود.

إلي كل أفراد العائلة الكبيرة (عائشة – كريمة – نعيمة – نور الدين – إبراهيم – عبد الرحمن – محمد – سالم – نصيرة – حسن – حمادي – جمال – فدوي ونعيمة).

إلي كل الزملاء والأصدقاء (عطاء الله – خالد – إبراهيم – جلول – عبد الرحمن – عبد النور – على – عمار – محمد – سعد – مروان ولحسن)

إلي كل الزملاء في الدراسة إلي كل الأساتذة الكرام في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ...

إلي كل العاملين بثانوية الشهيد جودي بلقاسم، الأغواط

إلي كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي ودراستي.

مقدمة

مقدمة:

لقد جاءت الثورة التحريرية الكبرى 1954–1962 كنتيجة لكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار منذ 1830 والتي حققت أهدافها بإصرار وعزيمة منقطعة النظير لتمحو بنجاحها كل أشكال الفشل السابقة التي شهدتها الحركة الوطنية وخيبة أمل الشعب الجزائري، والأكثر من ذلك أن هذه الثورة خصت لنفسها ميزة لم تشهدها أي ثورة في العالم وهي القيادة الجماعية التي حملها على أكتافهم فئة من المناضلين الشباب أبناء الجيل الفريد.

إن الثورة الكبرى منذ اليوم الأول لاندلاعها عملت بكل الوسائل المتاحة العمل العسكري والسياسي وعلى المستويين الداخلي والخارجي وبالفعل فقد كانت مفاجئة للعالم كله في الخارج والفرنسيين في الداخل في فترة صافدها انقسام العالم إلى تكتلات ومعسكرات في إطار الصراع الدولي وانتشار مبادئ التحرر العالمية في العالم الثالث، كما شهدت هذه الفترة بروز العديد من المنظمات والهيئات الإقليمية التي تسعي إلى تعزيز السلم ومكافحة الاستعمار بكل أشكاله.

طبقا لما سبق فأن جبهة التحرير الوطني عملت على استغلال هذه الظروف من أجل فضح الاستعمار وممارساته وكسب الدعم الدولي للقضية الجزائرية والعمل على تصحيح الدعاية الفرنسية بأنها ثورة جياع وإرهاب وقطاع الطرق وأن الجزائر أرض فرنسية منذ القدم ورثتها عن الإمبراطورية الرومانية ثم عادت إليها.

كما أن دبلوماسية الثورة التحريرية أربكت فرنسا وكشفت عنها غطاءها في كافة التجمعات والهيئات والمنظمات وإفتكت اعتراف المجتمع الدولي بعدالة القضية الجزائرية ومشروعية كفاحه.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الجدل الكبير الذي يسعي إليه أنصار فرنسا وعملائها إلي يومنا هذا لتقزيم الثورة التحريرية وأبطالها وخاصة فيما تعلق الأمر بالدبلوماسيين الجزائريين الذين وقعوا على انفاقية ايفيان في 18 مارس 1962، إلى جانب قلة الدراسات الآكاديمية وإن وجدت فهي مذكرات شخصية أو متخصصة في السياسة والقانون الدولي إلا قلة من المؤرخين لهذه الأسباب كان اختياري لموضوع "دبلوماسية الثورة التحريرية الكبرى (1954–1962)"، كما أنه تكملة لمساري الدراسي السابق في اليسانس بجامعة الجزائر والذي تناولت فيه التحضير للثورة (1947–1954).

إشكالية البحث:

إن نجاح الثورة التحريرية مربوط بتضافر كل الجهود في جميع المستويات خاصة حلفائها الطبيعيين في العالم العربي والإسلامي وكل أنصار الحرية في العالم أجمع هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن الإمكانيات البسيطة التي انطلقت بها الثورة جعلت قادتها يلجؤون إلى طلب الدعم المادي وفي المحافل الدولية وإبراز مشروعية مطالب الثورة عن طريق العمل الدبلوماسي في الخارج؟

ما هو دور دبلوماسية الثورة التحريرية أثناء الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي ما بين 1954–1962؟

- ما المقصود بالدبلوماسية؟ وما هي جذورها في الجزائر؟.
- ما هي تركيبة وتشكيلة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني؟ وما هي آماله وأعماله؟.
- كيف كان تطور القضية الجزائرية على مستوى الهيئات والمنظمات الإقليمية؟ على المستوي المغاربي والعربي والآفروآسيوي.

- كيف وصلت القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة؟ وما هي أبرز الإشكاليات التي واجهت الثورة أمام القانون الدولي؟
- ما هي ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ومبرراته؟
- كيف كان المجهود الدبلوماسي لمختلف تشكيلات الحكومة المؤقتة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية إلى غاية إعلان الاستقلال.

أهمية الدراسة:

يأتي الموضوع البحث في أهمية العمل الخارجي لجبهة التحرير الوطني في انتصار الثورة التحريرية ضمن ازدواجية العمل في الداخل والخارج وكسب التعاطف الدولي لقضية الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي.

المنهج المتبع:

للإجابة على كل الإشكاليات والاستفهامات المطروحة اعتمدت على المنهج التاريخي التحليلي لأن قضية دبلوماسية الثورة لها جذورها التاريخية ويحب فهم كل ما يحيط بالموضوع وما يؤثر فيه ويتداخل معه وكل فعل في العلاقات الخارجية للدولة أو ردة فعل أو صداقة أو عداء مع أي كيان له مبرراته ورواسبه التاريخي ة التي هو نابع منها في الأصل والمنهج التاريخي كافي لكي يعالج الموضوع المتناول بكل جوانبه.

مصادر ومراجع الموضوع:

بعد الموافقة اللجنة العلمية على الموضوع تطلب مني البحث عن المادة المعلية وقتا كبيرا وهي تتراوح بين المصادر والعربية وأحيانا وبلغات أجنبية أحيانا أخرى، ما تطلب مني مجهود إضافي للترجمة الصعبة أحيانا، ونذكر أهمها:

-مصادر متعلقة بالبحث مباشرة وهي من تأليف صناع الدبلوماسية الثورية في حد ذاتهم وعلى رأسهم:

- فرحات عباس (حزب الجزائر وثورتها)
- بن يوسف بن خدة (اتفاقيات ايفيان)
- رضا مالك الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية
- سعد دحلب المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر.
- مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898–1938.
- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع.
- موريس فايس: نحو السلم في الجزائر.

ما مكني من الاطلاع على المحاضر الأصلية لكافة جولات المفاوضات.

أما المراجع فكان أهمها:

- صالح بن القبي: "الدبلوماسية بين الأمس واليوم–الدبلوماسية الجزائرية".
- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلي غاية 1962.
- موسي معمري: الحركة الثورية في الجزائر.
- جمال قنان: تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني.
- محمد بوسلطان: القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية.
- محمد علوان: الجزائر أمام الأمم المتحدة.

ودون أن ننسي بعض المراجع باللغات الفرنسية المتمثلة في:

- Ben janin stara, Dietiomaire biographique des militants marianistes Algériens 1926-1954, fd. L'Harmattan, Paris,1985.
- Mohamed Harbi, Les archives de la Révolution algérienne, Pris, ld Les jeune Afrique

أما الرسائل الجامعية والأطروحات فنذكر:

- خيثان محمد: مهام الوفد الجزائري الخارجي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة.
- عطاء الله فشار: دور الدبلوماسية في انتصار الثورة.
- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية أبان الثورة التحريرية.

وقد عالجت الموضوع في مقدمة وثلاث فصول وخاتمة أما الفصل التمهيدي: بعنوان جذور الدبلوماسية لمعرفة مفهوم الدبلوماسية وجذورها في الجزائر أبان الاستعمار في مختلف تيارات الحركة الوطنية والشخصيات البارزة التي أسست للعمل الدبلوماسي في الجزائر موضحا مشروع العمل الدبلوماسي من خلال بيان أول نوفمبر الذي هيأ كل منطلقات الثورة ووضح معالمها وأهدافها وسواء على المستوي الداخلي أو الخارجي (الدبلوماسي).

وفي الفصل الأول تحت عنوان الثورة الجزائرية في المنظمات الهيئات الإقليمية تطرقت لنشأة الوفد الخارجي قبل الثورة ونشاطه بعدها والذي يعتبر حجز أساس دبلوماسية الثورة التحريرية الكبير ومنه بدأ التعريف بالقضية الجزائرية على المستوي المغاربي والعربي ثم الإسلامي،كما تطرقت في ذات الفصل إلى تطور القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية ونظرة العالم العربي إلى الثورة التحريرية وتغيرها بتغير مراحل الثورة لأعرج في نهاية الفصل إلى مسار القضية الجزائرية في العالم الآفروآسيوي منذ بداية ظهور هذا التكتل والدعم الدبلوماسي القادم من إفريقيا وآسيا لصالح القضية الجزائرية من خلال أغلب المؤتمرات المهمة لهذا التكتل خاصة مؤتمرات عدم الانحياز ومؤتمرات القارة الافريقية.

لأنتقل إلى الفصل الثاني تحت عنوان الثورة التحريرية في هيئة الأمم المتحدة وخصصت لها فصلاً كاملا لأهمية هذه الهيئة في إبراز المجهود الدبلوماسي الكبير لجبهة التحرير

الوطني وجعل القضية الشعب الجزائري أمر واقع أمام العالم كله والتي ساهمت بشكل كبير في فضح الاستعمار الفرنسي.

لأخلص في الأخير إلى الفصل الثالث بعنوان النشاط الدبلوماسي خلال المفاوضات وأبدأه بتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة وظروف تأسيسها والغرض من ذلك ثم رضوخ فرنسا للتفاوض ومسار هذه المفاوضات التي تراوحت بين جس النبض أحيانا والسرية ثم العلنية أحيانا أخرى من محادثات مولان إلى اتفاقيات أيفيان الثانية والإعلان عن موقف إطلاق النار.

لأنتهي إلى خاتمة في شكل استنتاج عام للموضوع.

وفيما يخص صعوبات الموضوع فتمثلت في:

-صعوبة التعامل مع المادة العملية باعتبار أن أغلب المراجع والمصادر هي مذكرات شخصية ومؤلفين ليسوا مؤرخين بل سياسيين وأخصائيون في العلاقات الدولية والقانون الدولي.
-تصادم بعض المصادر في نظرتهم إلى الأحداث في العديد من القضايا خاصة فيما يتعلق الأمر بالنسبة للأزمات التي عرفتها ممثليات جبهة التحرير الوطني في الخارج أو العلاقة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة أو تلك التي شهدتها لجنة التنسيق والتنفيذ والحكم والفصل فيها صعب للغية، وصعوبة التعامل مع المصادر والمراجع باللغات الأجنبية رغم وفرتها.
-ضف إلى ذلك كله ضيق الوقت خاصة التزامات التدريس في الأقسام النهائية بالنسبة لطلبة البكالوريا.

رغم كل الصعوبات لا بد أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف كمال مايدي على صبره وتشجيعه وتوجيهاته القيّمة التي بفضلها تم إخراج هذا العمل المتواضع في شكله النهائي.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي: جذور الدبلوماسية في الجزائر

1 – مفهوم الدبلوماسية:

2 – دور الحركة الوطنية في نشأة العمل الدبلوماسي.

3 – مشروع العمل الدبلوماسي من خلال بيان أول نوفمبر 1954.

1 -مفهوم الدبلوماسية:

نال مصطلح الدبلوماسية اهتمام الباحثين في العلاقات الدولية والقانون الدولي العام،وحرص هؤلاء على بيان أصل المصطلح ومدلوله عبر العصور، وكان من البواعث على هذا الاهتمام بالدبلوماسية مالها من أهمية في تاريخ الإنسانية والعلاقات الدولية.

والدبلوماسية مصطلح قديم يرجع إلى أصول كلاسيكية، استعمله اليونان القدامى ثم انتقل منهم إلى الرومان ومن هؤلاء إلى اللغات الأوربية الحديثة كالفرنسية والانجليزية كما انتقل إلى العربية وغيرها من اللغات.

وقد تقاربت أراء الباحثين حول أصل التسمية، فمنهم من اعتبرها في أصلها اليوناني القديم انشقت من فعل (دبلو) ومعناه يطوي أو يثني ومنه جاء اسم تلك الوثيقة أو المكاتبة الرسمية التي تطوى أو تثنى والتي عرفت باسم (دبلومة) والتي كان يبعث بها الحكام وأصحاب السلطان في علاقاتهم الرسمية، وقد كانت تخول لحاملها امتيازات ومعاملة خاصة أثناء سفره لأداء المهمة الملقاة على عاتقهِ وهذه الوثيقة المعروفة ب(دبلومة) ترادف السياسة الخارجية وتدل على التفاوض ويعني صفة مجردة لقيادة العلاقات الدولية.[1]

يعتبر عبد الهادي التازي أن كلمة الدبلوماسية مأخوذة من (دبلومه) وتعني وثيقة السفر المختومة والمطوية على بعضها. ولم تلبث أن استعملت في اللاتينية العلمية العصرية إلا خلال ق 17 هكذا (ديبلوماتيكوس)، وفي أوائل القرن 18 استعمل وصف (دبلوماتيك) في اللغة الفرنسية بمعنى الذي يهتم بالدبلومات والعقود وقد أصبحت الصفة تعني ما يتعلق

1- عمر توفيق كمال، **الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،مصر ، 1986 ص 17

بالدبلومات التي تمس العلاقات الدولية، وابتكرت سنة 1791 كلمة الدبلوماسية التي تعني البحث في العقود التي تصل بين الدول.[1]

وبذلك نستطيع القول بان الدبلوماسية نشأت منذ أقدم العصور كوسيلة للاتصال والتفاهم بين الجماعات البشرية المتجاورة. فمنذ أن قامت المجتمعات الأولى وتداخلت مصالحها شعرت بحاجتها إلى نمط من الأساليب الدبلوماسية كسلوك اجتماعي تفرضه الحاجة إلى التفاهم وتبادل المنافع وتحقيق السلام وظهرت عبر العصور علاقات دبلوماسية اختلفت في أشكالها إلا أنها تشابهت من حيث أغراضها ووسائلها والنتائج التي ترتبت عليها، حتى أنه يمكننا القول بأن من بين التقاليد الدبلوماسية الحديثة ما يرجع إلى تلك التقاليد التي عرفتها الإنسانية في عصورها الخالية.[2]

وفيما يخص الدبلوماسية العربية فقد أكدت المؤرخون على أن المنطقة عرفت تطورا حقيقيا للدبلوماسية، فقد اكتشف الأثريون نظاما متقدما للعلاقات الدبلوماسية مند الألف الثالثة قبل الميلاد،[3] مما يدل على مدى اهتمام الحضارات التي سكنت المنطقة العربية بحل نزاعاتها بالطرق الدبلوماسية إلى درجة اعتقدوا فيها بوجود رحلات دبلوماسية حتى على مستوى الآلهة.[4]

ومع مجيء الإسلام ازداد اعتماد الدبلوماسية من طرف الدولة الإسلامية في نشر الدين الإسلامي ونسج علاقات تجارية وسياسية مع الدول الأخرى، ولذلك فإن الدولة الإسلامية

1- عمر توفيق كمال، نفس المرجع، ص 20
2- غالب علي الرودي، **محاضرات في العلوم الإنسانية، البصرة**، العراق ،1965 ص 24
3- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، منشورات دار السلاسل الكويت. ص ص 410-415.
4- مصطفى الغاشي، **الرحلة المغربية والشرق العثماني، محاولة في بناء الصورة**، ط1، مؤسسة الانتشار العربي ببيروت 2015 م، ص 20.

امتازت بتفوقها الدبلوماسي وحمايتها للرسل ومنحهم الامتيازات الدبلوماسية كالحصانة مثلا.[1]

أما على الصعيد الأوربي فلم تصبح الدبلوماسية مهنة إلا خلال القرن الخامس عشر، حيث بدأت جمهورية البندقية في تعيين السفراء القارين، لكن لم يتم وضع التشريعات وقوانين المؤسسة الدبلوماسية إلا بعد مؤتمر فيينا سنة 1815 ومؤتمر أيكس لاشابيل سنة 1818.[2]

والملاحظ في التعريف بالدبلوماسية عموما أنها علاقات سلمية رسمية بين الدول تتضمن عناصر ومقومات ومهام أساسية منها التمثيل الدبلوماسي على هيئة إرسال السفراء والمبعوثين وما يتمتعون به من الامتيازات... وكذلك ما يقومون به من أعمال ومهام، كما تشمل الدبلوماسية المراسلات والمفاوضات وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، ومن وسائل الدبلوماسية الضغط والتهديد وتكوين الأحلاف والمحاورة السياسية والاستعانة بوسائل التخابر السرية. وبطبيعة الحال كان لابد علينا التعريف بالعوامل التي تؤدي إلى قيام العلاقات الدبلوماسية والتي تؤثر في مسارها وفي ما تحققه من نتائج.

نخلص إلى أن الدبلوماسية العالمية لم تبق على هذا المنوال إذ أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية انتقل مركز النفوذ الدبلوماسي العالمي إلى قوتين عظيمتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، 19 ، بل إنه بقيام هيئة الأمم المتحدة اتجهت الدبلوماسية المعاصرة نحو إقرار السلام في العالم عن طريق تكريس حقوق وواجبات الدول اتجاه بعضها البعض وصارت العلاقات بين الدول تقوم على أساس التعايش السلمي، وإن كان

1- عبد الهادي التازي، **الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السيرة النبوية، مجلة المنهل المغربية**، عدد 17، السنة السابعة،تونس، ماي 1970، ص 40.

2 -Michel Moore. **Dictionnaire encyclopédique d'histoire.** Tome II. Bordeaux. 1978. P.1386.

ذلك على عكس ما يبدو في الواقع الدولي المُعَاش، وصفوة القول إن المتتبع للمسار التاريخي للدبلوماسية يرى عدم ثباتها، إذ انتقلت من دبلوماسية للحرب إلى أخرى للسلام.[1]

[1]- عبد الواحد الناصر، **المتغيرات الدولية الكبرى، متغيرات السياسة الدولية في بداية القرن الحادي والعشرين** ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2004 ، ص 12.

2 -دور الحركة الوطنية في نشأة العمل الدبلوماسي:

2 1 - نشاط أحمد باي وحمدان خوجة:

أ -حمدان خوجة:

منذ البداية لم يتواني الشعب الجزائري عن التصدي للاستعمار الفرنسي منذ 1830، وتعبر أولي إرهاصات العمل الدبلوماسي في الجزائر هو ما سعى إليه أحمد باي الذي راسل البريطانيين وحمدان خوجة لمفاوضة الفرنسيين على شروط السلم فقام هذا الأخير بمراسلة وزير الدفاع الفرنسي "مارشال شولنتر" حيث دون أهم الانتهاكات التي قام بها الجيش الفرنسي في عريضة، ورسالة أخرى إلي الوزير الانجليزي اللورد "قراي" في 29 جوان 1833 والتي عرض فيها الوضعية التي يعيشها الجزائريين، كما أطلعه على المخططات التي تسعي الحكومة الفرنسية إلي تطبيقها في الجزائر.[1]

كما قام بمساع أخرى لدى الدولة العثمانية حيث أرسل إلي السلطان محمود خان الثاني في 16 أوت 1833 رسالة حثه فيها علي ضرورة استرجاع الجزائر، وقد يكون لهذه الرسالة أثرا كبيرا في إرسال مصطفي رشيد باي من طرف السلطان إلي باريس في 3 جوان 1834 للتفاوض مع الحكومة الفرنسية من أجل استرجاع الجزائر،.[2]

وهنا نجد أن نشاط حمدان خوجة وأحمد باي في البداية تمثل في نشر الوعي العام وأن اتصالاته مع بعض الشخصيات الفرنسية والانجليزية والعثمانية ساهم بشكل كبير في فضح التجاوزات الفرنسية، وان كتاب المرآة الذي كشف عن حقيقة الاستعمار بالجزائر كان بمثابة أول بيان ضد سياسة فرنسا بالجزائر كما يقول المؤرخ التونسي عبد الجليل التميمي.

[1]- صالح بن القبي، **الدبلوماسية بين الأمس واليوم-الدبلوماسية الجزائرية من 1830الي 1962"**، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص40.

[2]- العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص42.

ب – الأمير خالد:

في عام 1917 شاركة الأمير خالد في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان المنعقد في باريس مطالبا بالتمثيل البرلماني للجزائريين في مجلس الشيوخ الفرنسي مع الحفاظ علي أحوالهم الشخصية العربية الإسلامية كما عمل غداة انتهاء الحرب العالمية الأولي، وقام بتشكيل وفد لحضور مؤتمر الصلح في فرساي الفرنسية لذلك نظم اجتماعيا طالب فيه المشاركين بالإمضاء علي مذكرة موجهة إلي الرئيس الأمريكي ويلسون في جانفي 1919 أهم ما جاء فيها هو حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وقد تزامن ذلك مع إرسال اللجنة الجزائرية التونسية إلي الرئيس ويلسون تطالبه فيها بضرورة حق الشعب الجزائري التونسي في تقرير مصيرهما واستقلالهما، كما عرضت اللجنة مطالبها على مؤتمر الصلح وناشدت الضمير العالمي للاعتراف بحقه في تقرير المصير، عارضين الوضع المأساوي للشعب الجزائري وما نجم عن الاحتلال الفرنسي منذ 1830، مذكرين بالتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري إلي جانب الحلفاء.[1]

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997، ص 219-220، وللإطلاع أكثر أنظر أبو قاسم سعد الله – **عريضة الأمير عبد القادر إلي الرئيس ويلسون- مجلة التاريخ**، العدد1، الجزائر، 1997، ص ص 12-16.

2 2 - تيارات الحركة الوطنية الجزائرية:

أ -التيار اللـــــيبرالي:

لم يستطيع ممثلي هذا التيار الخروج من الإطار الرسمي للسياسة الفرنسية وخاصة فرحات عباس، ماعدا بعض المبادرات ذات الطابع الدولي التي تخص المغرب العربي والعالم الإسلامي، غير أنه في عام 1942 جمع لقاء بين فرحات عباس وبن جلول مع "روبيرت ميرفي" الممثل الخاص للرئيس الأمريكي روزفلت، كما شارك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر سنة 1948 وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في المؤتمر المضاد للإمبريالية كشعوب آسيا وأفريقيا، وفي عام 1950 طالب فرحات عباس الولايات المتحدة الأمريكية بإعانة الشعوب المضطهدة في القضاء علي ظاهرة الاستعمار مذكرا بالتزامات الأمم المتحدة في هذا الشأن.[1]

ب - نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

على مستوى النشاط الخارجي لجمعية العلماء المسلمين ، كُلِف الشيخ البشير الإبراهيمي رفقة الفضيل الورتلاني للقيام باتصالات مع الدول العربية والإسلامية وانتقلا إلي العراق وزارا محمد فاضل الجمالي قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس وطلبا منه إثارة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة بصفته ممثلا لدولة العرق ونائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.[2]

كما أن البشير الإبراهيمي وجه بيانا لمحمد فاضل الجمالي عند رئاسته لمجلس الجامعة العربية في 16 جانفي 1954 ترجاه فيه أن يعرض القضية الجزائرية في مجلس الجامعة العربية.[3]

---

[1]- صالح بن القبي، المرجع السابق، ص56.
[2]- كريمة عرعار ، **دور رجال جمعية العلماء المسلمين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحررية**- رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2006، ص16.
[3]- العايب سليم، المرجع السابق، ص78.

كما سمحت مشاركة الجمعية في المؤتمر الإسلامي بجينيف 1931 وفي المؤتمرات من أجل الوحدة العربية بالقدس الشريف 1931، وجنيف 1935 والقاهرة 1938 في أسماع صوت الجزائر وضرورة مكافحة الاستعمار بكل أنواعه.[1]

ج - نشاط التيار الاستقلالي:

يذكر مصالي الحاج في مذكراته أنه في نهاية جانفي 1927، أن مؤتمرا ذا أهمية سيعقد في بروكسل من أجل الكفاح ضد الامبريالية ومن أجل الاستقلال الشعوب المضطهدة وسيجمع من كل القارات الخمسة شخصيات سامية، وانه يجب علينا التحضير لإعداد برنامج سياسي، فتم الإعلان عن برنامج التيار الاستقلالي بصيغة عالمية.[2]

وقد حاول نجم شمال إفريقيا إقامة علاقة مع منظمات خارج الجزائر يشاركها نفس الأهداف خاصة اللجنة السورية الفلسطينية بقيادة شكيب أرسلان.[3]

كما طالب مصالي الحاج من المؤتمر تبني المطالب المسجلة في برنامجه وفعلا منحت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر السلطات الكاملة من أجل تقديم كل المساعدات الضرورية التي تعمل من أجل الاستقلال الوطني لبلدانها والضمانات من أجل التطور الحر الذي تطالب به هذه الحركات.

كما نلاحظ أن الحزب لم يقتصر نشاطه فقط علي المواجهة علنا بالاستقلال وإنما عمل على التعريف بالقضية الجزائرية على مستوي المنظمات، الدولية فقد وجه الحزب في 2

[1]- Mohamed Teguia ،**L'Algérie en guerre**, affive publication universitaires, alger, 2007, p36.

[2]- مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEB، الجزائر 2007، ص ص 139-141.

[3]- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1991**، ترجمة أحمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص ص 268،269.

جانفي 1930 خطابا إلي عصبة الأمم حيث عرض فيه الأحوال التي تعيشها الجزائر وكان القصد هو إخراج القضية الجزائرية إلي المحافل الدولية.[1]

ويلي ذلك نشاط الشعب الجزائري الذي أعد ملفا ضخما عن الجزائر للتعريف بالقضية الجزائرية تعريفا شاملا ودقيقا وكان مؤسسة حزبية متكاملة تمثل الحزب في مكتب المغرب العربي بالقاهرة.[2]

وبعد عودة مصالي الحاج من المنفي وتأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية في مؤتمر الأول المنعقد بتاريخ 15–16 فيفري 1946 كغطاء لحزب الشعب المنحل، اتجهت اهتمام الحركة علي الصعيد الدولي والعربي علي وجه الخصوص وتفعيل التضامن في إطار الشمال الإفريقي.

وفي هذا الإطار أرسل وفدا برئاسة الشاذلي المكي، الى مصر في 22 مارس 1945 وذلك من أجل إحاطة الرأي العام العربي بالقضية الجزائرية والتنسيق مع الأحزاب المغربية المتواجدة بالقاهرة،[3] فكان عمل هذه الحركة في الأمم المتحدة في 2 يونيو 1948 أن قدمت للأمانة العامة مذكرة تندد بالاضطهاد الاستعماري.

كما أن الحركة عملت علي تكثيف اللقاءات والتنسيق مع الحزب الدستور التونسي وحزب الاستقلال المغربي لتوحيد العمل الدبلوماسي والعمل من أجل توحيد الكفاح في الأقطار الثلاثة.[4]

---

[1]- محفوظ قداش ،نفس المرجع، ص270.

[2]- مومن معمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلي جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة، الجزائر 2003، ص36.

[3]- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدي، الجزائر، 2009، ص354.

[4]- محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة، لبنان، 1983، ص57.

وفي ديسمبر 1951 شارك مصالي الحاج في النشاط الدبلوماسي للحزب، حيث قام بجولة من فرنسا إلي الشرق الأوسط لكنه لم يجد اهتمام إلا لدي العاهل السعودي الذي وعده بعرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في حال قيام حوادث خطيرة.[1]

كما يمكن أن نذكر أهم النشاطات التيار الاستقلالي فيما يأتي:

- المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام، والمهرجان العالمي لشبيبة بمدينة "براغ" بتشيكوسلوفلكيا عام 1947، وقد تم تقديم عريضة بشأن القضية الجزائرية.
- المشاركة في المؤتمر المناهض للاستعمار لبلدان آسيا وأفريقيا في جويلية 1948.
- المشاركة في المؤتمر الثاني المناهض للامبريالية لبلدان إفريقيا وآسيا فيفري 1949.
- المشاركة في لقاء لندن 12-13 جوان 1949 ضد الامبريالية، وقد صدرت لائحة عن المؤتمر بشأن ما وُصِف بمأساة الجزائريين.[2]

[1]- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، نفس المرجع، ص 360.
[2]- مومن معمري، المرجع السابق، ص ص 101،102.

3 – مشروع عمل دبلوماسي من خلال بيان أول نوفمبر 1954:

أنه باعتبار بيان أول نوفمبر الوثيقة الأول ى الصادرة عن الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني وباعتباره الأرضية التي حددت أساليب ووسائل وأهداف الكفاح الوطني في اتجاهيه الداخلي والخارجي، فمن هذا المنطلق يعد بيان أول نوفمبر هو المؤسس بدون منازع لمشروع العمل الدبلوماسي خلال الثورة التحريرية الكبرى فقد استهلها البيان بـــ:

– تدويل القضية الجزائرية" مبينا أن إدراج هذا الهدف عل ى تصميم قادة جبهة التحرير الوطني على استغلال كافة السبل المتاحة، وتأكيدا على التمسك بالشرعية الدولية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، [1] وإن دل عل ى شيء إنما يدل الاطلاع الواسع لمجر ى الأحداث الأوضاع الدولية وكيفية جلب أنظار العالم الحر من جهة ومن جهة أخر ى إدراكهم للصراع القائم في إطار الحرب الباردة "أما في الأوضاع الخارجية فأن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي خاصة من طرف أخواننا العرب المسلمين"، وحث كل أطياف الحركة الوطنية والشعب الجزائري علي ضرورة استغلال هذا الظرف.

– ومن بين الأهداف الخارجية كذلك نص البيان على ضرورة الوحدة بين أقطار المغرب العربي "تحقيق وحدة الشمال الإفريقي ضمن إطارها العربي الإسلامي"، ولذلك جعل البيان استقلال الجزائر مرهون باستقلال المغرب العربي ووحدته رغم أن تونس والمغرب استأثرتا العمل المسلح في إطاره المحلي وقد بدأت الحركتين نزعة الابتعاد عن لجنة تحرير المغرب الوطني، وحياد كل من تونس والمغرب عن مبدأ المصير المشترك بذريعة أن لكل قطر وضعه الخاص.[2]

---

[1]- عامر رخيلة، **ابعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر مجلة المصادر**، المركز الوطني والدراسات والبحث في حركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 4، 2001، ص68.

[2]- نفسه، ص ص66،67.

إن هذه الأولوية وتبت في سلم أولويات العمل السياسي والدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني لاستبعاد موضوع الوحدة المغاربية من مساحة الاهتمامات السياسية لحركات التحرر المغاربية علي المستوي الشعبي والرسمي. [1] هذه الوحدة التي طالبت بها جبهة التحرير الوطني معتبرة إياها سببا لحقيق الانتصار علي الامبريالية وعملائها، كما أنها تعتبر تكريسا لمطالب وطموحات الحركة الوطنية التي كثيرا ما تناولت الموضوع في أدبياتها ومطالبها خاصة التيار الاستقلالي منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا سنة 1926.[2]

كما أن البيان قد أعط ى للثورة بعدا عالميا وإنسانيا بتقديمه لهدف آخر وهو التعاطف الفعال مع جميع شعوب التي تساند القضية الجزائرية "في إطار ميثاق الأمم المتحدة "نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية".

وبتحديد الأهداف الداخلية والخارجية يكون بيان أول نوفمبر قد رسم خطوط العمل الثوري واستكمل بناء إيديولوجية الوطنية الثورية بأبعادها الثلاث الإقليمية والحضارية والعالمية والإنسانية.[3]

وقد عبرت هذه الأهداف الداخلية والخارجية التوجهات عن دقة وعمق الفكر الوطني بإعطاء كل الجوانب حقها من الدراسة والتمعن في إطارها وهذا بفضل التجارب الميدانية التي نشأ فيها أعضاء جبهة التحرير الوطني من التجارب السابقة في الميدان العسكري والسياسي والاستراتيجي التي كانت واضحة جدا في إستراتجية تنفيذ الثورة علي المستويين الداخلي والخارجي، وهو ما عجز الحركة الوطنية في تحقيقه في حين أن جبهة

[1]- عبد الحميد مهري، **قراءة في بيان أول نوفمبر" مجلة أول نوفمبر** –منظمة المجاهدين، العدد 168، الجزائر، جويلية، 2006، ص16.

[2]- رابح لونيسي، **بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون، مجلة المصادر**، م.و.د.ب في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد7، الجزائر، نوفمبر، 2002، ص ص 21،22.

[3]- محمد العربي ولد خليفة، **الثورة الجزائرية معطيات وتحديات**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1991، ص ص 115-118.

التحرير الوطني تمكنت من خلق هذه المنهجية عن طريق الكفاح المسلح في الداخل والمجهود الدبلوماسي في الخارج تماشيا مع المواثيق الدولية والأوضاع العالمية.[1]

"إن جبهة التحرير الوطني كي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد هما العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقية واقع ة أما العالم كله وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين "،[2] ويدل هذا الربط بين الوسائل من أجل مساعي الثورة، فأصبح هذا الشكل التنظيمي مكملا للعمل العسكري المسلح لتحقيق الهدف الاستراتيجي للثورة الجزائر،[3] كما أوضح البيان رغبة جبهة التحرير الوطني في السلم متعهدة باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتركت سبيل التسوية، السلمية مفتوحا أمام السلطات الفرنسية مطالبة إياها بالاعتراف بالسيادة الوطنية كحق ثابت إن كانت تحدوها النية الطيبة،[4] "وفي الأخير وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل علي رغبتها الحقيقية في السلم، وتحديد للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة".[5]

---

[1]- فتح الدين أزواو،**البعد العربي الإسلامي في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر (1927-1962)**، رسالة دكتوراه ، تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014، ص72.

[2]- **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني** (1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة، 1979، ص72.

[3]- محمد بوسلطان وحمان بكاي، **القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص126.

[4]- أحمد حمدي، **البعد الإعلامي لبيان أول نوفمبر، مجلة الشرطة الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني**، العدد 35، الجزائر، نوفمبر 1987، ص19.

[5]- **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)**، نفس المرجع، ص 129

استنتاج مرحلي:

لو تتبع جيدا ما تقدمنا به في الأمر المتعلق بجذور العمل الدبلوماسي نجد أن كل المحاولات السابقة (مراسلات أحمد باي، حمدان خوجة، اتصالات الأمير خالد، وكذا نشاط التيار الاستقلالي من نجم شمال إفريقيا إل ى حركة انتصار الحريات الديمقراطية) عمل غير مؤسس دبلوماسيا وغير ممنهج انتهي بالفشل بعيدا نوعا ما عل ى ما يسمي الدبلوماسية الدولية، فهي تبقي مجرد جهود شخصية تهدف إلي تحسيس الرأي العام العالمي وكشف جرائم الاستعمار لكننا لا ننكر أبدا أنها جهود كانت بمثابة البذرة الأول ى لتأسس دبلوماسية ناجحة في ارضاخ المستعمر الفرنسي والدليل علي ذلك هو النجاحات التي حققتها دبلوماسية الثورة التحررية الكبرى فيما بعد والتي استمدت منطلقاتها من بيان أول نوفمبر ومواثيق الثورة اللاحقة وكدليل آخر هو أن الذين قادوا المجهود الدبلوماسي للثورة هو أولئك الذين تكونوا في رحب الحركة الوطنية بمختلف مشاربها وتياراتها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلهم يدركون الواقع العالمي ومجرياته واستيعاب العلاقات الدولية وموازينها.

الفصل الأول

الفصل الأول: الثورة التحريرية في المنظمات والهيئات الإقليمية

1 – نشأة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وتطوره.

2 – الثورة التحريرية في جامعة الدول العربية.

3 – الثورة التحريرية في المنظمات والهيئات الآفروآسياوية.

1 -نشأة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وتطوره.

1 1 -النشأة:

وبالعودة إلى نشأة الوفد الخارجي وحسب الدلائل التاريخية المتوفرة فإنه نشأ في جمهورية مصر العربية بالقاهرة بدأ "من سنة 1947" كممثل لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.[1]

في الجامعة العربية لدي المكتب المغربي منذ انتدابها للشاذلي المكي إلي غاية 1952.[2]

لتتوسع معالم الوفد الخارجي مع وصول (حسين آيت أحمد –محمد خيضر –أحمد بن بلة) إلى القاهرة، إلا أن مشاركته وفعاليته كانت محدودة لانعكاس الأزمة التي شهدها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية على أعضاء مكتب المغرب العربي السابقي الذكر نتيجة تشعب الصراع بين قيادة الحزب واللجنة المركزية والتي جعلت كلاهما يبذلان مساع كبيرة لإجبار الوفد الخارجي على الانضمام لطرف على حساب الآخر والاستفادة من علاقته مع الحكومة المصرية.فطوال هذه الفترة لاحظنا غياب موقف واضح للوفد الخارجي من الأحداث التي عرفتها حركة الانتصار.

وبظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 التي استطاعت إقناع الأطراف الثلاثة (محمد خيضر–حسين آيت أحمد–أحمد بن بلة) في الظهور كممثلين رسميين لجبهة التحرير الوطني بعد 1نوفمبر 1954[3] لمتابعة القضية الجزائرية وطرحها في المحافل الدولية وللرد علي الدعاية الفرنسية وهنا فإن العمل الدبلوماسي ضروري لأي حركة مسلحة رغم اختلاف الموازين القوة لصالح الاحتلال الفرنسي.

---

[1]- Ben janin stara, **Diectiomaire biographique des militants marianistes Algériens 1926-1954**, fd. L'Harmattan, Paris,1985, P P 133،134.

[2]- إدريس الرشيد، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981، ص30.

[3]- خشان محمد، **مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة(1947-1957)**، ماجيستر تاريخ حديث ومعاصر جامعة الجزائر، 2002، ص ص 34،35.

1 2 -تطور ونشاط الوفد الخارجي:

مع نهاية الأربعينيات توسع الوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالقاهرة للبحث عن التأييد الدولي علي المستوى العربي بالتنسيق بين الحركات السياسية المغاربية (التونسية والمغربية) خاصة بعد تأسيس مكتب المغرب العربي والجامعة العربية لإيجاد مشروع مشترك لتأسس حركة مغاربية موحدة ذات مرجعية تنطلق من التاريخ والجغرافيا

وبعد المؤتمر الأول للحركة في فيفري 1947 تمت إضافة عناصر جديدة والتي بلغ عددهم اثني عشرة عضو من بينهم (محمد الأمين دباغين، أحمد زعنة ومحمد خيضر) للعمل مع الوفد الخارجي الذي كان يمثله الشاذلي المكي بالقاهرة.

وفي ذات المؤتمر توجهت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلي التحضير العسكري في سرية تامة ريثما تتوفر الظروف اللازمة، و ضرورة وتحضير كل الظروف خاصة على مستوى الجبهة الخارجية والمقصود هنا في بادئ الأمر هو العمل علي توحيد الكفاح في أقطار المغرب العربي، ويظهر ذلك من خلال الاتصالات السياسية مع الأحزاب المغاربية (الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي)، وقد مثل هذا التصور نضج حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لحل أزمة الدول المغاربية.[1]

أ -الوفد الخارجي وأزمة 1953:

انعكست أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سلبا على نشاط الوفد الخارجي وذكر محمد حربي واصفا المرحلة بقوله "أن شبح التباعد بين مصالي الحاج واللجنة المركزية جعل أعضاء الوفد الخارجي (أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر وأحمد محساس) الذين طلبوا دعم المنظمة الخاصة (l'OS) لاستقطاب شخصيات الحزب وتم

[1]- خيشان محمد، نفس المرجع ، ص ص 83،84.

تكليف محمد بوضياف لتشكيل قوة ثالثة لتفجير الثورة، [1] هذا ما جعل أعضاء الوفد الخارجي في مأزق حرج بين الانضمام إلى جانب أعضاء المنظمة الخاصة ثم الثورة أو مواصلة العمل الدبلوماسي حتى تتوحد الجهود وانتظار الفرصة السامحة لتفجير الثورة، وحاول أعضاء الوفد الخارجي يتخندقون وراء أعضاء المنظمة الخاصة ويفصلون مباشرة العمل المسلح بالابتعاد عن المركزيين والمصاليين.

وافق هذا العمل الدبلوماسي اتصال أحمد بن بلة بفتحي الذيب، مسؤول المخابرات المصرية المكلف بالمسألة الجزائرية في عهد جمال عبد الناصر للاستفسار حول النتائج جهود المناضلين الجزائريين لتنفيذ خطة العمل المسلح مع ضمان وقوف مصر والسعودية إلى جانب اندلاع الثورة المسلحة بالدعم الدبلوماسي والمساعدات المادية والعسكرية كل هذا شجع الوفد الخارجي وأحمد بن بلة خاصة على العمل والانضمام إلي مصطفي بن بولعيد ورفقائه أعضاء المنظمة الخاصة.[2]

كما ساهم محمد بوضياف في الاتصال بالوفد الخارجي وربطه أكثر باللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) ولم يجد أحمد بن بلة ممثل الوفد الخارجي سوى الموافقة على اقتراحاتهم (اللجنة الثورية) التي مثلها محمد بوضياف بل وعمل على كسب تأييد بقية الأعضاء وهم محمد خيضر وحسين آيت أحمد، [3] وهنا تمكنت اللجنة الثورية من الانفراد بقرار الثورة تحت ضغط عناصرها وتمكنوا من كسب تأييد أعضاء الوفد الخارجي بعدما أثّرت أزمة 1953 تأثيرا كبيرا على العمل الدبلوماسي قبل اندلاع الثورة التحريرية، كل هذه الأحداث انفرد بها الوفد الخارجي بالقاهرة إلا أن اللجنة الثورية (C.R.U.A) لم تغفل مما يجري من أحداث تونس والمغرب لتوحيد العمل المسلح خاصة وأن الجزائر كانت

[1]- محمد حربي، **الثورة الجزائرية –سنوات المخاض- ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
[2]- فتحي الذيب ، **جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص 33،34.
[3]- بن إبراهيم العقون عبد الرحمن، **الكفاح القومي والسياسي (1947-1954)**، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص453.

أول الداعين له منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا إلي قيام الثورة التحريرية وتأسيس جبهة التحرير الوطني في الفاتح نوفمبر 1954، واستماع نداء الثورة في إذاعة صوت العرب بالقاهرة .

واصل الوفد الخارجي مجهوداته الدبلوماسية لكسب التأييد للثورة والدعم العسكري المادي تحت لواء جبهة التحرير الوطني وانفصاله تماما عن المصاليين الممثلين في الحركة الوطنية الجزائرية ولا حتى المركزيين.[1]

ب – الوفد الخارجي ومؤتمر الصومام 1956:

إن فكرة عقد مؤتمر يجمع قيادات الثورة التحريرية كانت بدايتها من سنة 1955 لتقييم مرحلة الانطلاق وتأسيس هياكل أكثر كفاءة لتسيير الثورة التحريرية وقد أصبح أكثر من ضرورة ، لكن الظروف لم تسمح بمثل هذا اللقاء في بداية الثورة، بسبب الحصار الذي فرضته فرنسا على الولاية الأولى (الأوراس) والتي من المفترض أن ينعقد فيها مؤتمر الصومام إلا أن الظروف الأمنية حالت دون ذلك هذا المؤتمر الذي حضرته كل الولايات ماعدا الولاية الأولي وممثلي الوفد الخارجي وهو السؤال الذي يطرح العديد من علامات الاستفهام؟

للإجابة عن هذا التساؤل نرجع بالدرجة الأولى الى الاختلاف بين الداخل والخارج خاصة بين عبان رمضان من جهة وأحمد بن بلة ومحمد بوضياف من جهة أخرى وكانت نقاط الاختلاف كالتالي:

[1]- بن ابراهيم العقون عبد الرحمن، نفس المرجع، ص455.

1 -فكرة أولوية الداخل علي الخارج لم تكن ترقي للوفد الخارجي.

2 -أن عبان رمضان يري في جبهة التحرير الوطني "تجمع لكل الجزائريين الراغبين في الاستقلال" وكان يراها أحمد بن بلة حزبا سياسيا وهي استمرار لحزب الشعب وحركة الانتصار.

3 -أن أعضاء الوفد الخارجي يريدون من المؤتمر تأسيس حكومة مؤقتة في الوقت الذي كان قادة الداخل في حاجة أكثر إلى إنشاء هيئات ومؤسسات تنظيمية أكثر.

4 -تعيين عبان رمضان للأمين دباغين لرئاسة الوفد الخارجي وهي إشارة واضحة بتبعية الوفد الخارجي للداخل مما رأي فيه بن بلة تجاوزا من عبان رمضان.

وقد تكون هذه هي الأسباب العميقة التي جعلت من الوفد الخارجي يتأخر ويتغيب عن مؤتمر الصومام، ولو أن الوفد الخارجي اعتذر عن عدم الحضور لأسباب أمنية، وما يأخذ كدليل علي الشرخ بين الداخل والخارج هو رفض الوفد الخارجي لقرارات مؤتمر الصومام، كما نلاحظ في ذات السياق عدم الانسجام بين أعضاء الوفد الخارجي فنجد أن (دباغين وخيضر ويزيد و آيت أحمد) لا يري حرجا في العمل وفق التوصيات الداخل أما (أحمد بن بلة ومحساس) يرون في ذلك إنقاصا من شأنهم.[1]

ج - اختطاف القادة الخمسة وأثره على العمل الدبلوماسي:

بعد أن تطور الصراع بين الوفد الخارجي وعبان رمضان والإعلان عن قرارات مؤتمر الصومام خاصة فيما يتعلق بأولوية الداخل على الخارج وبروز مؤسسات للثورة مشرفة على كل أجهزتها خاصة فيما يتعلق الأمر بلجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)، ضف إلى ذلك تعيين محمد الأمين دباغين فزاد تحفظ الوفد الخارجي وكان من المتوقع حدوث ردود فعل

[1]- حواس نورة، **مؤتمر الصومام بين الدعم أسس الثورة والتراجع عن المبادئ، جريدة الجزائر نيوز**.العدد 1012سنة 2011، ص12.

قد تجر الثورة إلي أزمة حقيقية لولا حدوث القرصنة الجوية واعتقال القادة الخمسة في 22 أكتوبر 1956.[1]

وهم (أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آين أحمد، محمد بوضياف).[2]

وكان من المفترض بهم حضور الندوة المغاربية المقرر عقدها في تونس بتاريخ 22 أكتوبر 1956 لتحقيق الأهداف التالية:

-التأكيد علي البعد المغاربي للثورة الجزائرية.

-توضيح رؤية جبهة التحرير الوطني للرأي العام الدولي ولفرنسا ووحدة قضايا الشمال الإفريقي.

-تثمين المساعي التي باشرها الوفد الخارجي للثورة من أجل أية مفاوضات محتملة واعتراف الأطراف المغاربية بأحقية جبهة التحرير الوطني في تمثيل الشعب الجزائري.

- إجراء محادثات مع الحبيب بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس.[3]

❖ **التخطيط لعملية الاختطاف:**

بعد علم السلطات الاستعمارية بأن وفد جبهة التحرير الوطني عازم علي المشاركة في الندوة المغاربية بتونس، حيث أبدت فرنسا رغبتها في عقد اجتماع تنسيقي بين قادة الجارتين تونس والمغرب وممثلي الجبهة علي أن تنظر في مطالب الجزائريين بعد هذا اللقاء لكنه تبين فيما بعد أن الموافقة الفرنسية على الوساطة المغربية التونسية لم تكن سوي عملية مدبرة وتدبيرا محكما، حيث تتبعت أجهزة المخابرات في الرباط والجزائر

[1]- أحد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة**، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2002، ص140.
[2]- عز الدين جعزة، **فرحات عباس ودوره غب الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال(1899-1985)**، مذكرة ماجستير تاريخ معاصر-قسم التاريخ- جامعة مستوري، قسنطينة، الجزائر، الجزائر، 2005، 239.
[3]- الطاهر آيت حمو، **رجال صنعوا التاريخ لقاء مع بن يوسف بن خدة**، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص94-95.

وباريس تحركات القادة الجزائريين ولعلها تدخلت في آخر لحظة لترتب سفر الوفد الجزائري في طائرة خاص ملكية.[1]

❖ **ردود الفعل على اختطاف القادة الخمسة:**

بعد سجن القادة الخمسة في "لامنتي" ثم "فران" بضواحي باريس إلى غاية نهاية المفاوضات والاتفاق، حاولت السلطات الفرنسية خلق جو من الاضطراب في صفوف الجزائر بالإدعاء حصولها علي وثائق هامة تكشف عن جميع شبكات اتصال الثورة، كما تم اجتماع ممثلو 25 دولة من الكتلة الآسيوية والإفريقية بعد اتصالات الممثل المصري الدائم في نيويورك ووافقوا على إصدار بيان يعبر عن استيائهم من الحادثة.[2]

❖ الجامعة العربية اجتمع مجلسا وقرر إرسال برقيات إلي الحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس ورؤساء الوفود الدول العربية والمجموعة الآفروآسيوية لأجل الضغط على السلطات الفرنسية لإطلاق سراح الزعماء الخمسة.

❖ الموقف الأمريكي تميز كعادته بالصمت، في حين أن بريطانيا لم تبدي أي اهتمام بالقضية، إلا أن السلطات الاسبانية أبدت اهتمامها وبذل كل جهودها للحفاظ على حياة الزعماء والإفراج عنهم.[3]

❖ أما جبهة التحرير الوطني فقد عايشت الحدث بمضاعفات كبيرة في مسعى منها لاحتواء الوضع داخليا وخارجيا وإقليميا.

على كل حال فأن تواجد بن بلة خاصة وبوضياف في السجن قلل من حدة الصراع بين الوفد الخارجي وقادة الثورة في الداخل خاصة مع عبان رمضان، فامتثلوا لأوامر لجنة التنسيق والتنفيذ تحت قيادة محمد الأمين دباغين وقبول قرارات مؤتمر الصومام وإعلام

[1]- عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص48.
[2]- فتحي الذيب، المصدر السابق، ص275.
[3]- محمد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص222.

الحكومة المصرية بذلك وأكبر دليل صرح به توفيق المدني "ليست لنا ولم تكن لنا أي زعامة بل نحن منفذون لما تأمرنا به اللجنة ...".[1]

[1]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص387.

2 – الثورة الجزائرية في جامعة الدول العربية:

بعد استجابة الحكام العرب لدعوة وزير الخارجية البريطاني في 21 ماي 1941 التي أعلن فيها الترحيب بالوحدة العربية وبتاريخ 8 فيفري 1945 تشكلت اللجنة الخاصة بالقاهرة لتحضير ميثاق لجامعة الدول العربية بدعوة من رئيس الوزراء المصري، وقد دخل حيز التنفيذ في 11 ماي 1945،[1] إلا أن هذا الميثاق لم يتناول قضايا الاستقلال إطلاقا في الوطن العربي ولم ينص صراحة على تقرير المصير ولا حتى تصفية الاستعمار، إجمالا ولدت الجامعة العربية ضعيفة وميثاقها شكلي لا يتناول القضايا الراهنة آنذاك بل وأكثر من ذلك أن قرارات الجامعة العربية غير ملزمة لأعضائها وحتى ولو صودق على قراراتها بالإجماع، رغم تعديل ميثاقها سنة 1950 خاصة المادة الثانية التي تعطي الحق في الدفاع المشترك لقمع العدوان الذي تتعرض له أحدى الدول العربية وأن يكون التصويت بأغلبية الثلثين وان تكون القرارات ملزمة لجميع الأعضاء،[2] وإذا ما تتبعنا مسار الجامعة العربية وموقفها وطريقة معالجتها للقضية الجزائرية فأن الأمر يرجع إلى ما قبل 1954، أي قبل اندلاع الثورة وبالضبط سنة 1946 بحيث أصدر مجلس الجامعة قرارا يسعي إلي تحقيق رغبات أهل الشام وتونس والمغرب والجزائر، وفي 19 أفريل 1951 أصدر نفس المجلس قرارا بشأن الجزائر لبحث حقوق الإنسان في الجزائر وإثارتها أمام لجنة حقوق الإنسان لدى هيئة الأمم المتحدة. [3] لكن لم تكن مواقف الجامعة العربية واضحة وعملية، ولو أخذنا مجازر 08 ماي 1945 في الجزائر، فلم تكن أي إدانة صريحة لفرنسا، واكتفت ببيان استنكار ورسالة إلى الوزير الأمريكي المفوض في العاصمة المصرية القاهرة إشارة فيها إلى مسؤولية الولايات المتحدة أمام شعوب شمال إفريقيا.

---

[1]- يحي حلمي رجب، **الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976 ص15.

[2]- أحمد الشقيري، **الجامعة العربية ،كيف تكون جامعة ...وكيف نصبح عربية؟**، ط1 ، المؤسسة لبعربية للنشر والتوزيع مصر، 2005، ص 45.

[3]- محمد علي الرفاعي، **الجامعة العربية وقضايا التحرر**، ط1، الشركة المصرية للطبع والنشر، مصر، 1971، ص98.

وأجاب عنها المفوض الأمريكي في رسالة قرأها عبد الرحمن عزام على إثر انعقاد مجلس الجامعة في 4 ديسمبر 1945 جاء فيها " أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي حيال عدوان 8 ماي في الجزائر وقد أخبرنا الخارجية الفرنسية بخطورة الوضع وانعكاساته على الفرنسيين وعلاقاتهم بالعالم العربي وجميع الدول الغربية".[1]

إن هذا الموقف السلبي من القضية الجزائرية كان نتيجة الدعاية الفرنسية القائلة أن أحداث الجزائر محركها الأساسي هو الكتلة الشيوعية ، كما ساهم مصالي الحاج في مراسلة الجامعة العربية يطلب فيها إدانة الاستعمار الفرنسي بعد الاستماع لعرض قدمه "محمد خيضر" باسم الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، يطلب فيها من مجلس الجامعة إدانة القمع وإعلان حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ورفع القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة، فقررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 10 سبتمبر 1954 على أنها تأيد جميع قضايا شمال إفريقيا بكل الوسائل وفي جميع الهيئات والمنظمات الدولية[2] أما المطلب الثاني الذي قدمه مصالي الحاج إلى الجامعة العربية إجابة فيها الأمين العام بتاريخ 04 نوفمبر 1954 وجاء في مضمونها "أن الملك السعودية مستعد لتبني القضية عن طريق الجامعة العربية ويجب أن يقتصر في هذه الدورة (التاسعة) لهيئة الأمم المتحدة علي قضيتي تونس والمغرب حتى لا تزيد الصعوبة ولا تتأثر قضيتي تونس والمغرب" هذه المذكرة صدرت 4 أيام بعد اندلاع الثورة وهي تجاهل عميق لكفاح الشعب الجزائري.[3]

إن تصرف الجامعة العربية بهذه التبريرات خاصة بعد اجتماعها المنعقد في 11 ديسمبر 1954 تبني تماما تحفظها على القضية الجزائرية ويمكن أن يكون هذا التحفظ ناتج عن الأزمة التي شهدتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أفريل 1953، ويظهر ذلك

[1]- محمد علي الرفاعي، نفس المرجع ، ص ص 92،93.
[2]- شرف الدين أحمد رضوان، **جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي**، رسالة ماجستير قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1983، ص224.
[3]- أحمد بشيري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**- منشورات تالة، الجزائر، 2005، ص25.

جليا في بيانها الصادر في 13 نوفمبر 1954 بمناسبة اندلاع الثورة التحريرية هذا البيان الذي حمل عبارات التهرب وتحمل مسؤولية الأحداث وما جاء فيه إن أهداف الجامعة العربية ومبادئها السارية في اتجاه حل المسائل بالطرق السلمية ...".[1]

وكان على الوفد الخارجي تصحيح صورة القضية الجزائرية لدي الأشقاء العرب، ونقل الحقائق عن الوضع الجزائري كما ينص عليه بيان أول نوفمبر 1954 بجعل القضية الجزائرية قضية مغاربية ثم عربية ثم دولية خاصة ما بين (1954–1956).

كما أن الأمانة العامة للجامعة العربية تلقت مذكرة من ممثلي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تضمنت تقرير مفصلا عن أوضاع الجزائر منذ اندلاع الثورة يؤكد فيها خطورة الوضع وهي تهدد أمن العالم كله وسلامته و عرض التقرير الإمكانيات العسكرية الفرنسية في الجزائر واقترحت أن ترفع القضية إلي مجلس الأمن.[2]

لكن بعد التمثيل الدبلوماسي القوي للوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ 1955، وبعد هجومات الشمال القسنطيني تغيرت مواقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية حيث نجد أنها بتاريخ الرابع جوان 1955 وجهت نداءا إلى الرأي العالمي تأكد فيها عدم مشروعية وسائل السلطات الفرنسية مناشدةً كل الدول التي تحمي السلام أن تتعاون مع الشعب الجزائري وهذا يعتبر نقلة نوعية في تعاطي الجامعة العربية مع القضية الجزائرية.[3]

وقد تجسد ذلك فعلا في اجتماعها المنعقد بتاريخ 14 أكتوبر 1955 إذ نادي فيه الأمين العام للجامعة العربية بأحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما أوصت اللجنة السياسية بالاستمرار في تأييد الشعب الجزائري والإدانة الواسعة للاحتلال الفرنسي.

---

[1]- محمد علي الرفاعي، المرجع السابق، ص ص 94،95.
[2]- محمد خيشان، **تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية (1954-1956)**، **مجلة المصادر**، العدد14، الجزائر، 2006، ص16-20.
[3]- محمد علي الرفاعي، نفس المرجع، ص99.

وفي 28 مارس 1956 قدم عضو الوفد الخارجي محمد خيضر رسالة إلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، يطلب فيها التعاون العربي مع الدول الأفروآسيوية والتوجه إلي تدويل القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية طبقا لقرارات مؤتمر باندونغ 1955.

و في أفريل 1956 عقدت الجامعة العربية دورة طارئة حضر فيها محمد خيضر كممثل عن الجزائر والقي فيها خطبة مؤثرة سرد فيها الحالة المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري جراء السياسة الاستعمارية وتمت فيها دعوة الدول العربية إلي تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وقد خرجت الدول العربية بعدة توصيات أهمها:

-عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن.
-مقاطعة فرنسا في كل المناسبات السياسية والثقافية ...الخ.
-مساعدة الشعب الجزائري ماديا والذي تجسد خصوصيا في إنشاء صندوق لإعانة الجزائر في 28 أفريل 1958 بمبلغ قدره مليون جينيه إسترليني وخلال اجتماع المندوبين في 20 ماي 1958 طالب ممثل الجزائر أحمد توفيق المدني بتخصيص 12 مليون جينيه إسترليني وتم قبول ذلك في 18 أكتوبر 1958.[1]

كما طلبت الجامعة الدول العربية خلال دورتها الثالثة والثلاثون عام 1960 بفتح تحقيق دولي لوقف الإبادات الجماعية للشعب الجزائري، كما طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية بوقف دعم حلف شمال الأطلس لفرنسا وواصلت مجهوداتها الدبلوماسية لأجل الدعوة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة.

أما فيما يخص المفاوضات الجزائرية الفرنسية فأن جامعة الدول العربية تابعت سيرها منذ البداية من مفاوضات مولان سنة 1960 إلي أيفيان 1961 وتعثرها بسبب قضية فصل الصحراء ، بحيث أتفق أعضاء الجامعة العربية مع 29 دولة آفروآسيوية في الأمم

[1]- أحمد بشيري، المرجع السابق ، ص ص169،168.

المتحدة لتقديم مذكرة إلى الأمين العام يطالبون فيها بإدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها ورفض المطالب الفرنسية الخاصة بفصل الصحراء الجزائرية كما يحملون فرنسا فشل المفاوضات.[1]

بعد مصادقة هيئة الأمم المتحدة في دورتها 15 على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره سنة 1961 وأكدت على ضرورة توفير الضمانات الكافية لتطبيق قرارات وتوصيات هيئة الأمم المتحدة على أساس احترام الوحدة الترابية للشعب الجزائري وتطرق وزير خارجية العراق جواد هاشم "إن معركة الجزائر التي خضناها في الأمم المتحدة مازالت تستدعي مزيدا من العمل والتضحية وتستجوب توفيقا في الخطط وتجديدا في الشد على العدو بشتى الوسائل السياسية والاقتصادية المتاحة، كما أبدت عن ارتياحها الجامعة العربية في جلستها هذه المفاوضات الثنائية الجزائرية الفرنسية، وواصلت الدول العربية مجتمعة ومنفردة بذل مجهود دبلوماسي كبير لدى هيئة الأمم المتحدة وبالتعاون بطبيعة الحال مع الكتلة الآفروآسيوية.

وبعد استئناف المفاوضات من جديد ووقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 أصدر مجلس الجامعة العربية بيانا يثمن فيه نصر الشعب الجزائري والأمة العربية إذ حققت أهدافها باستقلالها التام ووحدة أراضيها.[2]

[1]- فتحي الذيب، المصدر السابق ، ص140.
[2]- محمد علي الرفاعي، المرجع السابق، ص120.

3 – الثورة التحريرية في المنظمات والهيئات الآفروآسياوية:

منذ البداية كانت تسعي جبهة التحرير الوطنية إلى إخراج القضية الجزائرية إلى العالم وفي هذا الإطار كان لزاما علي قادة جبهة التحرير الوطني عامة وأعضاء الوفد الخارجي خاصة استغلال كل الظروف الدولية السامحة لكسب تأييد العالم الحر ولتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

ومن بين أهم المحطات التي سمحت للثورة الجزائرية بالبروز هو مؤتمر باندونغ سنة 1955 الذي جمع العديد من الدول الآفروآسيوية والذي يعتبر بحق النواة الأولي لتأسيس عدم الانحياز فيما بعد.

3 1 –مؤتمر باندونغ 24/18 أفريل 1955:

بدأ تكتل الدول الآفروآسيوية سنة 1950 أي بعد سنوات قليلة من تأسيس هيئة الأمم المتحدة، حيث بدأ ممثلوا 12 دولة افريقية وآسيوية من إجمالي هذه الدول، وفي عام 1953 بادرت اندونيسيا بالدعوة إلى عقد مؤتمر لشعوب إفريقيا وآسيا لإنشاء تكتل عالمي ثالث يدعو إلي الحياد الايجابي إزاء الصراع الدولي في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين حيث التقي رؤساء الحكومات الخمسة في كولومبو السيريلانكية في 28 ماي 1954 وهم (الهند، باكستان، اندونيسيا، بورما، سيريلانكا) لمناقشة التحضير للمؤتمر وجدول أعماله والدعوة إليه.[1]

ومن جهة أخرى أعد مندوبو الدول العربية جيد المؤتمر باندونغ، فقد عقد عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية عقد مؤتمرا يجمع فيه الدبلوماسين العرب في كراتشي في 11أفريل1955 ليحددوا موقفا واضحا بالنسب للقضية الفلسطينية ومشكلة شمال إفريقيا في مؤتمر باندونغ المنتظر افتتاح فعاليته بعد حوالي أسبوع ولا يفوتنا أن

[1]- عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة، المجلد الرابع** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،1995، ص 185

هذا المؤتمر الأول من نوعه جاء بعد 5 أشهر من اندلاع الثورة التحريرية وهو فرصة هامة لقادة الثورة لنقل مطالب الشعب الجزائري إلى شعوب العالم الثالث وقد شاركت جبهة التحرير الوطني في كل الندوات التحضيرية للمؤتمر بدأ من ندوة 29/28 ديسمبر 1954، وعملت جبهة التحرير الوطني علي القيام بحملات إعلامية كبيرة لصالح القضية الجزائرية في البلدان التي ستشارك في المؤتمر، كما عملت على تكوين وفد مشترك مع الوفود المغاربية مع ملحق يخص القضية الجزائرية يتضمن يطلب تأييد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ويطلب إحالة القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة.[1]وبالفعل انتهي المؤتمر مع تبني قرارات واضحة تخدم الفضية الجزائرية وتحارب الاستعمار بكل أشكاله وتندد به وهي :

1 -احترام حقوق الإنسان ومبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة.
2 -احترام سيادة جميع الدول الإسلامية وسلامة أراضيها.
3 -الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر.
4 -احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها انفراديا أو جماعيا وفق ما يمليه ميثاق الأمم المتحدة.
5 -الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبير.
6 -تجنب الأعمال والتهديدات العدوانية واستخدام العنف ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي بلد.
7 -تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
8 -امتناع أية دولة عن ممارسة الضغط ضد غيرها من الدول.
9 -تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

[1]- حماد خيري، **قضايانا في الأمم المتحدة**، ط1، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1962، ص396.

10 – احترام العدالة والالتزامات الدولية.

وأهم من ذلك كله هو التأكيد على حق الشعب الفلسطيني وشعوب شمال إفريقيا في تقرير مصيرها، وتبعا لذلك تقدمت مجموعة من الدول الآفروآسيوية في صيف 1955 بمذكرة الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تطلب فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة وما زاد إصرار هذه المجموعة على ذلك هو تزامن هذا الطلب مع الانتصار العسكري للثورة التحريرية في هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955.[1]

3 2 مؤتمر القاهرة(26 ديسمبر 1957، جانفي 1958):

أصبحت القضية الجزائرية أكثر اتساعا بعد باندونغ 1955 وأصبحت فكرة التضامن الآفروآسيوي أكثر فعالية اتجاه القضية الجزائرية واختلف الأمر هنا لأن هذا المؤتمر (مؤتمر القاهرة) يعقد في دولة عربية ومهد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وهي فرصة سامحة لإظهار عدالة القضية الجزائرية في المحافل الدولية وإبراز انتصاراتها حيث مثل جبهة التحرير الوطني محمد الأمين دباغين وعشرون آخرون واستقبلوا استقبالا لا نظير له.

إن المؤتمر الذي جمع أبناء القارتين الإفريقية و الآسيوية قد لخص كل الجهود السابقة كما ندد بالاستعمار الفرنسي وطالب بإطلاق سراح الزعماء الخمسة وأوصي وطالب باستقلال الجزائر وعن طريق مفاوضات ثنائية على أساس تسوية القضية الجزائرية، كما أن المؤتمر جعل يوم 30 مارس من كل سنة يوم التضامن مع الشعب الجزائري، والدليل

[1]- أحسن بو مالي، **إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولي (1954-1961)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر، 1995، ص154.

على أن المؤتمر أعطي ميزة خاصة الوفد الجزائري هو مشاركة الأخيرة في الأمانة العامة للمؤتمر.[1]

3-3 مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول أكرا (غانا) ديسمبر 1958:

ما بين 05 إلي 13 ديسمبر 1958في اكرا الغانية اجتمع أكثر من 62 هيئة شعبية في إفريقيا وحكومية وكانت الانتصارات المتتالية التي أحرزتها الشعوب الإفريقية حافزا للنجاح المؤتمر والذي شاركت فيه الحكومية الجزائرية المؤقتة بوفد رسمي قاده السيد أحمد بو منجل بدعوة من رئيس جمهورية غانا، وتمثلت أهداف المشاركة الجزائرية في كشف الأطماع الفرنسية في إفريقيا والتصدي لمشروعها الرامي إلي تكوين إتحاد الدول الفرانكفونية.

حيث خلص المؤتمرون في اللائحة الختامية إلي:

- المطالبة بمنح الشعب الجزائري استقلاله.
- استنكار السياسة الفرنسية القائمة على إدماج الجزائر في الاتحاد الفرنسي.
- المطالبة بإجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة المؤقتة التي تعتبر الممثل الشرعي لإدارة الشعب الجزائري من أجل تحقيق الاستقلال ووقف إطلاق النار.

كما أن الرئيس الغاني جدد للوفد الجزائري تعاطفه والاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية معبرا عن مساندته للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي.[2]

3-4 - مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة منروفيا أوت 1959:

انعقد المؤتمر ما بين 04الي 08 أوت 1959 في العاصمة الليبيرية منروفيا لمناقشة الدعم الممكن للدول الإفريقية خاصة قضية الكامرون وقضية الشعب الجزائري، ولقد حققت

[1]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة –ج3-**، دار البعث، قسنطينة الجزائر، 1991، ص124.
[2]- سليم العايب ، المرجع السابق ، ص ص64،65.

الحكومة الجزائرية الفتية انتصارا دبلوماسيا كبيرا أهمه رفع العلم الوطني خلال المؤتمر لأول مرة بصفة رسمية، ويتجلي انتصار القضية الجزائرية في قرارات المؤتمر التي صادق عليها تحضيرا لمناقشة التوصيات التي سترفع إلي الجمعية الأممية في اجتماعها القادم وأهم هذه القرارات:

-الاتفاق على الدعم المادي للثورة الجزائرية.
-تحضير مذكرة تفاهم ترفع توصيات المؤتمر إلي هيئة الأمم المتحدة في الدورة القادمة.
-إعلان يوم أول نوفمبر"يوما للجزائر".[1]

3-5- مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني تونس 1960:

انعقد المؤتمر في الفترة ما بين 25 إلي 31 جانفي 1960 بتونس العاصمة وحضره وفود تمثل الحكومات والهيئات والنقابات من بينها وفد يمثل الحكومة الجزائريۃ المؤقتة لدراسة التطورات التي طرأت على القارة الأفريقية منذ مؤتمر أكرا1958، ودعا المؤتمر إلي:

-الوحدة الإفريقية لمواجهة مشاكل القارة الإفريقية وعلى رأسها الاستعمار.
-تقديم مشاريع مشتركة بإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الإفريقية المستقلة.
-استنكار موقف فرنسا في الجزائر ودعا الشعوب الإفريقية إلي تقديم المعونة للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار.
-التنديد سياسة التميز العنصر الذي تمارسه الأقليات الأوروبية ضد الأفارقة في جنوب أفريقيا.[2]

[1]- شوقي جمل، **الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها من مؤتمر أكرا 1958 إلي مؤتمر تنمية الصناعة الإفريقي الأول بالقاهرة**، الدار العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1966، ص101.
[2]- سليم العايب، المرجع السابق، ص66.

3-6- مؤتمر أقطاب إفريقيا، الدار البيضاء المغرب 1961:

انعقد المؤتمر يومي 4 و5 جانفي 1961 بحضور شخصيات رفيعة المستوي أهمها الملك المغربي محمد الخامس والرئيس المصري جمال عبد الناصر ورئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس وكان الهدف منه هو توحيد مواقف الأفارقة اتجاه القضايا الإفريقية وعلى وجه الخصوص القضية الجزائرية وهذه المرة تمت مناقشة تطور المفاوضات الجزائرية الفرنسية وملف التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وقضية فصل الصحراء الجزائرية والمستقبل العام لإفريقيا وأهم ما جاء في ميثاق المؤتمر:

هو التأكيد علي الوحدة الإفريقية وعدم الانحياز محاربة كل إشكال الاستعمار والتصميم على نصرة قضايا التحرر في جميع أرجاء إفريقيا وتعزيز سيادة الدول وسلامة أراضيها.[1]

3-7- مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث القاهرة 1961:

انعقد المؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث بالقاهرة ما بين 25 إلي 30 مارس 1961، وكانت خبرة الشعوب الإفريقية قد عمقت تصميمها على ضرورة تحقيق الوحدة وطرد الاستعمار وبحضور وفد ممثل عن الحكومة المؤقتة عرض خلاله تطور المفاوضات الجزائرية الفرنسية وقضية التجارب النووية في الصحراء وقضية الوحدة الترابية للجزائر وقد أوصي المؤتمر في قراراته بـــ:

- -إيجاد جمعية استشارية افريقية للدفاع المشترك.
- -التأكيد على الدعم اللامشروط للقضية الجزائرية وقضية الكامرون وأنغولا والموزمبيق واتحاد وسط إفريقيا.
- -إنشاء صندوق لتحرير إفريقيا.

[1]- حسن تحسين، **منظمة الدول الأفريقية**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص ص13،12.

-استنكار والتنديد بكل أشكال الاستعمار والاستعباد والتميز العنصري.

3-8- المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز (مؤتمر بلغراد 1961):

أخذ كفاح الشعب الجزائري في التوسع بإتحاد كتلة العالم الثالث وأصبحت القضية الجزائرية أكثر وضوحا للرأي العام العالمي والشعوب الآفروآسيوية خاصة بعد دعمها في كل المؤتمرات السابقة وفي هيئة الأمم المتحدة وخلال المؤتمر التحضيري للمؤتمر التأسيسي المنعقد في العاصمة المصرية القاهرة أيام من 5 الي 13 جوان 1961 وتم الاتفاق فيه على عقد مؤتمر لتأسيس لحركة عدم الانحياز في الفاتح سبتمبر 1961، كما تم الاتفاق على دعم القضية الجزائرية."إن الاجتماع التحضيري لدول عدم الانحياز يعبر عن أمله أن يري المفاوضات الجارية بين حكومتي الجزائر وفرنسا تنتهي إلى إقامة سلام دائم بين الجزائر وفرنسا وكذا استقلال الجزائر ووحدتها الترابية وفي إطار مواثيق هيئة الأمم المتحدة وتطلعات الشعب الجزائري لذلك ...".[1]

وتم انعقاد المؤتمر في الفاتح من سبتمبر ميزه حضور قوي للقضية الجزائرية ويتضح ذلك في خطاب جمال عبد الناصر الذي أكد أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر ينتهك حقوق الإنسان بعملياته الإجرامية معبرا عن أمله من المؤتمرين دعم قضية الشعب الجزائري.

كما ألقي بن يوسف بن خدّة خطابا أكد فيه حرية الدول في حكم نفسها بنفسها وأوضح أن الشعب الجزائري لن يتخلي أبدا عن وحدة ترابه وسيادته على الصحراء، كما أعلن عن استعداد الحكومة الجزائرية المؤقتة لمواصلة المفاوضات من أجل تصفية الاستعمار ...[2]

[1]- عبد العزيز الرفاعي، **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال**، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، القاهرة، ص 165.
[2]- شوقي الجمل، المرجع السابق، ص ص 243،244.

استنتاج مرحلي:

إن هذا الدعم الكبير الذي تلقته الثورة من جامعة الدول العربية والكتلة الآفروآسيوية قد أعطى دفعا كبيرا للحكومة المؤقتة الجزائرية في كفاحها ضد الآلة الاستعمارية الفرنسية وضد التحالفات الدولية التي تشكلها الإدارة الاستعمارية في المنظمات والهيئات العالمية وإن الدعم الدبلوماسي الذي اتضحت معالمه من خلال المؤتمرات الدولية الآفروآسيوية ومؤتمرات القمة العربية ذات الطابع السياسي بدا واضحا منذ البداية سواء في جامعة الدول العربية أو في إفريقيا أو آسيا حتى وان كانت معظم بلدان افريقيا تحت الاستعمار وقد ساهمت أجهزة الثورة التحريرية في الخارج على تثويرها وكانت نموذجا في قضية تصفية الاستعمار والتحذير من مخططاته في القارة الأفريقية أما الدول الآسيوية فأن توجهها منذ البداية ضد المعسكر الغربي كان له ايجابيات خاصة في فترة الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين مستغلة في ذلك نشاط الدول العربية والإسلامية وجعلها مطية باتجاه المنظمة الآفروآسيوية ثم إلي هيئة الأمم المتحدة وذلك ما تم بالفعل.

وقد تجلي الدعم الدبلوماسي أيضا من خلال النشاطات الثقافية والإنسانية في المؤتمرات العالمية ومشاركة جبهة التحرير الوطني بوفودها وتمثيلياتها في الخارج، كما كان للإعلام دور أساسي في تغطية الأحداث وتوسيع سمعة جبهة التحرير الوطني عبر العالم (المجاهد، صوت العرب، إذاعات وصحف البلدان الصديقة).

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الثورة التحريرية في هيئة الأمم المتحدة.

1 - المجهود الدبلوماسي لتدويل القضية الجزائرية.

2 - تطور القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

1 -المجهود الدبلوماسي لتدويل القضية الجزائرية:

- **القضية الجزائرية وعتبة القانون الدولي:**

انطلاقا من أول وثيقة صادرة عن الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني والتي تأكد على مبدأ تدويل القضية الجزائرية لإعطائها بعدا عالميا فهو هدف خارجي لجبهة التحرير الوطني والذي كرسه مؤتمر الصومام وأكده إلا انه خط أحمر بالنسبة للاحتلال الفرنسي ما جعل الأخير يبذل مجهودا دبلوماسيا كبيرا في سبيل منع معالجة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة معتمدا في ذلك على العديد من التبريرات:

-هي أن الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، حسب ما تحمله قوانين ودساتير وكافة المراسيم والتشريعات السابقة بدءا من الأمر الصادر بتاريخ 22 جويلية 1934، الى دستور 20 سبمتبر 1947.[1]

-الادعاء الفرنسي القائم على إلغاء الكيان الجزائري بنفيها تشكل أي كيان للدولة الجزائرية أو أي كيان سياسي أو اجتماعي قبل 1830 أي قبل التواجد الفرنسي.

-الفكرة الفرنسية القائمة على أن أصل المجتمع الجزائري مسيحي وأن الجزائر قبل (الغزو الإسلامي) عبارة عن مقاطعة رومانية وأن فرنسا هي الوريث الشرعي لإمبراطورية روما القديمة والبنت الكبرى وحسب الرأي الفرنسي أن الجزائر لم تكن دولة ولا أمة أبدا.[2]

-ومن أهداف جبهة التحرير الوطني والمنطلقات الفرنسية التضليلية كان الطريق إلى هيئة الأمم المتحدة صعبا وشاقا، بحيث أصرت فرنسا على أن القضية الجزائرية قضية وطنية داخلية فرنسية وتمسكت جبهة التحرير الوطني بحق الشعوب في تقرير مصيرها الذي تنادي به هيئة الأمم المتحدة في جميع مواثيقها منذ تأسيسها كما تمسكت جبهة

[1]- جمال قنان، **تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في الدبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة**، العدد 4، الجزائر، 1996، ص ص 8،9.

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية علي الثورة أول نوفمبر داخليا وخارجيا وبعض مآثره، مجلة أول نوفمبر**، عدد61، الجزائر، 1983، ص ص24،25.

التحرير الوطني بأن معاهدة استلام الجزائر في 05 جويلية 1830 وكل المعاهدات العسكرية لا تعطي الحق في السيادة للطرف المنتصر حسب القانون الدولي.[1]

[1]- محمد بوسلطان، **القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص115.

2 -تطور القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

في 05 جانفي 1955 قدم مندوب المملكة العربية السعودية مذكرة إلى مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة تصف الحالة المزرية والخطيرة التي تعيشها الجزائر ومحاولة فرنسا طمس خصائص الشعب الجزائري الثقافية والدينية بالقوة العسكرية، [1] إلا أن الهيئة الأمم المتحدة ختمت دورتها التاسعة دون النظر في القضية الجزائرية.

لكن نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني على مستوى الدول الإفريقية والآسيوية وخاصة على مستوي مؤتمر **باندونغ** المنعقد في أفريل 1955 والذي حضرته جبهة التحرير الوطني عن طريق ممثليها كعضو ملاحظ، [2] والذي قدم مذكرة للمؤتمر يطلب فيها الدول المشاركة في المؤتمر بتقديم طلب رسمي للأمم المتحدة لبحث حق الشعب في تقرير مصيره وقد تم بالفعل في الدورة العاشرة.[3]

- **القضية الجزائرية في الدورات المتعاقبة لهيئة الأمم المتحدة:**

1 -الدورة العاشرة 10:

في 26 جويلية 1955، تسلم الأمين العام للأمم المتحدة طلبا تقدمت به 14 دولة افريقية وآسيوية تطلب فيها تدويل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة المزمع عقدها في سبتمبر من نفس السنة أي 1955،[4] وقد أوضحوا في طلبهم أهمية حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وممارسة حرياته، كما قدموا وصفا دقيقا للأوضاع العامة في الجزائر مما يحدد السلم والأمن في المنطقة والعالم مستندين في ذلك على القرار الأممي رقم 637 والمادة (14) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة التي تخول للأمم

[1]- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص58.
[2]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، الجزائر، متحف الوطني للمجاهد، ص115.
[3]- خيري حماد، المرجع السابق، ص 396
[4]- محمد بوسلطان، المرجع السابق، ص 120

المتحدة كافة الإجراءات لأغراض إحلال السلم والأمن وكذا المادة (11) الفقرة 2 من ميثاقها التي تعطي للجمعية العامة لمناقشة أي قضية ذات علاقة بالسلم والأمن العالمي.[1]

واستنادا على ما سبق واستنادا للتطور الكبير الذي شهدت الأعمال العسكرية لجبهة التحرير الوطني خاصة انعكاسات هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 تم طرح الطلب من طرف الأمين العام للهيئة الأمم المتحدة عل اللجنة العامة، المجمعة في 22 سبتمبر 1955 التي قررت بأغلبية 8 أصوات ضد 5 أصوات عدم إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة.

وفي 27 سبتمبر 1955 أعلنت الجمعية العامة بعدم الموافقة على إدراج القضية الجزائرية عملا بتوصيات اللجنة العامة، لكن ستعرض القضية الجزائرية على التصويت العام وبالفعل في 30 سبتمبر 1955 تم التصويت على إدراج القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة بتأييد 28 دولة ومعارضة 27 دولة أخرى وامتناع 5 دول عن التصويت،[2] وهي كالتـــــــــالي:

-دول وافقت علي إدراج القضية الجزائرية عددها 28 دولة وهي:

(- أفغانستان -الأرجنتين -بوليفيا -بورما -بولروسيا -كوستاريكا -تشيكوسلوفاكيا - مصر -اليونان -غواتمالا -الهند -اندونيسيا -إيران -العراق -لبنان -ليبيريا -المكسيك -باكستان -الفلبين -بولندا -مملكة العربية السعودية -سوريا -تايلاند -أوكرانيا -الاتحاد السوفياتي -الأرغواي -اليمن -يوغسلافيا).

[1]- محمد علوان، **الجزائر أما الأمم المتحدة (تقديم علي تابليت)**، **مجلة أول نوفمبر**، العدد188، الجزائر، 1979، ص14.

[2]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، المرجع السابق ، ص115.

-دول عارضت على إدراج القضية الجزائرية عددها 27 دولة وهي:

(-استراليا -بلجيكا -البرازيل -كندا -تشيلي -كولومبيا -الدنمارك -جمهورية الدومتيكان -فرنسا -هايي -الهندوراس -إسرائيل - لوكسمبورغ -هولندا -نيوزلندا -نيكاراغوا - بانما -البيرو -تركيا -جنوب إفريقيا -بريطانيا -الولايات المتحدة الأمريكية -فنزويلا- كوبا-السويد-النمسا)

-دول امتنعت عن التصويت وعددها 5 دول:

(-الصين -السلفادور -أثيوبيا -أيسلندا -بارجواي).[1]

ونتيجة لذلك وكردة فعل انسحب الوفد الأممي الفرنسي برئاسة كريسيان بيرنو وقرر عدم المشاركة وقلب القرار بحجة عدم اختصاص الهيئة الأممية وتدخلها في الشؤون الفرنسية طبقا للنص المادة (22) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وطلب إلغاءها من جدول أعمال الجمعية العامة لكن لقيت معارضة كبيرة بفعل الدور الذي لعبه الوفد الخارجي في كسب تأييد مجموعة كبيرة من الدول الآفروآسيوية.[2]

وتقدمت الهند بقرار عبر مندوبها يقضي بطرح القضية الجزائرية في جدول أعمالها هذا العام مع أنباء حق إثارة القضية الجزائرية متى تطلب الأمر ذلك وأجلت مناقشة القضية الجزائرية إلي الدورة القادمة.[3]

ومهما يكن من أمر فمن خلال ما سبق من أخذ ورد في المناقشات الجمعية العامة أنما يدل على المجهود الدبلوماسية الكبيرة لجبهة التحرير الوطني والتأييد الواسع الذي تحظي به دوليا رغم حداثة تأسيسها وأن الثورة لم تتجاوز عامها الأول وهكذا تمكنت جبهة

[1]- عبد المالك عودة، **قضية الجزائر في الأمم المتحدة**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر،1995 ، ص5.
[2]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، المرجع السابق، ص204.
[3]- هارون محمد السعيد، **صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولي**، **مجلة المجاهد**، العدد 1143، الجزائر، 1982، ص78.

التحرير الوطني من تخطي المادة الثانية الفقرة 7 (أي أن القضية الجزائرية شأنا داخليا فرنسيا).[1]

ولقد علمت جبهة التحرير الوطني أن مسألة عدم مناقشة القضية الجزائرية في الدورة العاشرة ما هو إلا تأجيل ومسألة وقت لأنها أصبحت واقع أمام الأمم المتحدة، وبالتالي عملت جبهة التحرير الوطني على إنشاء مكتب جبهة التحرير الوطني بنيويورك تحت إشراف حسين آيـــت أمحمد ويزيد للقيام بمهام الدعاية خاصة بعد تولي شـــاندرلي عبد القادر.

2 -الدورة الحادية عشر 11:

- إن العمل المزدوج الذي تبناه قادة الثورة التحريرية المستوحي من وثيقة أول نوفمبر 1954، وميثاق الصومام 20 أوت 1956 والذي يمزج بين العمل السياسي والعسكري الداخلي والخارجي فرض على وفود جبهة التحرير الوطني مواصلة الجهود والبعثات ومواصلة الدعاية للقضية الجزائرية في إطارها العربي الإسلامي والمغاربي خاصة والتشبث بمبادئ هيئة الأمم المتحدة.[2]

في الفاتح من أكتوبر 1956 تقدمت 15 دولة أفريقية وآسيوية مرة أخرى بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال الدورة 11 للأمم المتحدة مرفوق بوصف للحالة المزرية للجزائر جراء سياسة الاستعمار، ودعمته جبهة التحرير الوطني بمذكرة إلي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكدة فيه رغبة الجزائريين في الحل السلمي عن طريق المفاوضات المباشرة مع فرنسا.[3]

---

[1]- Khalfi Mameri, **les mations uniesfoce a la question algérienne** (1954-1962) sned, Alger, 1969, p81.

[2]- خشان محمد، **مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة(1947-1957)**، المرجع السابق،ص102 .

[3]- عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاستثمار، الجزائر، ص ص 757-759.

كما استغلت جبهة التحرير الوطني مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر والتنديد الجماعي به، فأصبح قوة دفع دبلوماسية الثورة التحريرية خاصة دفع الاتحاد السوفياتي إلي دعم القضية الجزائرية في إطار دعم حركت التحرر. كما كان لحادث اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين المساهمة في تسجيل تطور القضية الجزائرية في الجمعية الأممية حيث أوصي مجلس الجمعية بتسجيل القضية الجزائرية خلال شهر سبتمبر 1956.[1]

حيث استغرقت اللجنة السياسية 17 جلسة كاملة تولي فيها مندوب سوريا التحدث بلسان جبهة التحرير الوطني منتصف شهر فيفري 1957، وانتهي الأمر إلى اقتراح ثلاثة مشاريع قرارات:

-أولا: معادي لفرنسا: مقترح من طرف 18 دولة افريقية وآسيوية وينص على:

التزام فرنسا بالاستجابة لرغبات الشعب الجزائري والدخول في مفاوضات فورية مع وقف كل الأعمال العسكرية حيث رفضت هذا المشروع 34دولة مقابل 33 دولة بـــ نعم مع امتناع 10 دول عن التصويت.

-ثانيا: حل وسطي: مقدم من طرف (اليابان، الفلبين والصين) و ينص على:

أن تعرب الجامعية العامة من أملها في أن تحاول فرنسا والشعب الجزائري عن طريق المفاوضات الوصول إلى نهاية لوقف سفك الدماء، وتمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية 37 صوتا ضد 27 وامتناع 13 عن التصويت.

-الثالث: يخدم المصالح الفرنسية: وقدم عن طريق (البيرو، كوبا، ايطاليا، الأرجنتين البرازيل) ويتضمن:

[1]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ،المرجع السابق، ص118 .

في أن تعرب الهيئة الأمم المتحدة عن أملها في العثور على حل سلمي وديمقراطي للمشكلة الجزائرية وصودق على المشروع بأغلبية 41 صوتا مقابل 33 صوت وامتناع 3 عن التصويت.

وما لم يتحقق أغلبية الثلثين فأن جبهة التجرير الوطني أجرت اتصالات واسعة للخروج بمشروع مشترك تحت رقم 1012 نال موافقة الأغلبية المطلقة ب 77 صوتا ضد لا شيء[1] والذي يتضمن توصية لحل القضية الجزائرية عن طريق مفاوضات جزائرية فرنسية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، ويصبح بذلك أكبر تقدم تحرزه دبلوماسية الثورة التحريرية في اكبر هيئة عالمية ودولية منهية بذلك كل الأطروحات السلبية للقضية الجزائرية.[2]

لم تكن لفرنسا أبدا النية الطيبة في التفاوض رغم القرارات الأممية ورغم الوسطات التونسية والمغربية لذلك، وأمام هذا الوضع المعقد وبعد اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس من 25 إلي 29 أكتوبر 1957 أصدرت بيانا محتواه أن جبهة التحرير الوطني وفية لكل مبادئ هيئة الأمم المتحدة وأن جبهة التحرير الوطني تناشد هيئة الأمم المتحدة لاتخاذ موقف محدد وحاسم بصفتها الحارس الأمين للسلاح العالمي.[3]

3 -الدورة الثانية عشر 12:

خلال الفترة الممتدة ما بين 7 سبتمبر إلى 14 ديسمبر 1957 وأثناء انعقاد الدورة 12 لهيئة الأمم المتحدة، تقدمت 22 دولة افريقية وآسيوية بطلب لمناقشة القضية الجزائرية في بيان محتواه أن فرنسا ليس لديها أي رغبة في تطبيق قرار الأمم المتحدة السابقة (1012)

[1]- مبروك غضبان، المرجع السابق، ص 453-454.
[2]- أحمد الخطيب، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1958، ص288.
[3]- وزارة الإعلام والثقافة، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)**، المصدر السابق، ص ص 134،135.

الذي يخص القضية الجزائرية، [1] وخلال 14 جلسة تمكنت الجمعية العامة من إصدار قرارين نسخة طبق الأصل عن القرار (1012) وتذكر به وتعبر عن اهتمامها مرة أخرى بالقضية الجزائرية وقبول الوساطة التونسية المغربية في القضية الجزائرية ولذلك أصدرت جبهة التحرير الوطني بيانا مضمونه عرض جلالة الملك محمد الخامس ملك المغرب والسيد الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس بالسعي إلى إجراء مفاوضات صريحة بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني لحل المشكلة الجزائرية فيما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.[2]

وبحلول سنة 1958 وقّعت فرنسا جريمة أخرى على الحدود التونسية الجزائرية في ساقية سيدي يوسف، حيث أعطت قوة دفع جديدة للدبلوماسية الجزائرية لفضح جرائم الاحتلال حيث اتصل السفير السوفياتي "فينوغرادوف" في 4 فيفري 1958 بوزير الخارجية الفرنسي معربا عن انشغاله وأسفه، بل أيضا في جوهر المشكلة وهي القضية الجزائرية نفسها وهذا ما كانت لمدة طويلة تتجنبه فرنسا وحلفاءها.

كما عرفت هذه السنة وصول الجنرال ديغول إلى الحكم باعتلائه الجمهورية الخامسة في ماي 1958 واستمرار حرب الإبادة على الشعب الجزائري.

لكن الأهم من ذلك كل بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية هو إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 ديسمبر 1958 بقيادة فرحات عباس كما سيأتي تفصيله الذي أعطى دفع آخر كبير لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني وغير من طرق مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأممية.[3]

---

[1]- أحمد الشقيري، **دفاعا عن فلسطين والجزائر ، تعريب خيري حماد**، ط1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1962، ص172.

[2]- مصطفي طلاس، **الثورة الجزائرية**، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص ص 395،394.

[3]- عبد المالك عودة، المرجع السابق، ص20.

4 -الدورة الثالث عشرة 13:

كان التسجيل الرسمي للقضية الجزائرية في أعمال الدورة 13 يوم 22 سبتمبر 1958 بناءا على طلب تقدمت به 24 دولة افريقية وآسيوية في 16 جويلية من نفس السنة عبر طلب تم فيه عرض الأوضاع العامة في الجزائر بأن حرب الإبادة مستمرة وأصبحت معلقة وقد تجاوزت الحدود الجزائرية وحاولت فرنسا عرقلة المداولات بانسحابها من اجتماعات الجمعية العامة وعدم المشاركة في التصويت وتمت مناقشة القضية الجزائرية من 08 إلى 13 ديسمبر 1958 في 20 جلسة قاطعتها فرنسا كلها، وتم فيها التذكير بالقرارات (1012–1148) والتصويت فحصل القرار على تصويت 35 دولة و18 ضدها وامتناع 28 من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وهو مفاجأة كبيرة للحكومة الفرنسية حيث استفسر الجنرال ديغول عن الطريقة التي مرر بها القرار وحتى عن الطريقة التي حصل بها ممثلو جبهة التحرير الوطني على تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

والحقيقة أن هذه الجهود كانت ثمرة جهود الحكومة المؤقتة سعيا منها في كسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية وعزل الاحتلال الفرنسي وكدليل على نجاح الدبلوماسية الجزائرية هو إحداث شرخ في العلاقات الأمريكية الفرنسية.[1]

5 -الدورة الرابعة عشر 14:

كمواصلة لمسارها أصبحت القضية أمرا واقعا أمام هيئة الأمم المتحدة لتطرح أمام الجمعية العامة الأممية بطلب من 25 دولة افريقية وآسيوية دائما في 14 جوان 1959، وتزامن هذا مع زيارة الأمين العام للأمم المتحدة السيد "داغ همرشولد" إلى فرنسا للتباحث معها بشأن الوضع في الجزائر قبل مداولات الجمعية العامة لكن كل المشاريع الأممية التي نوقشت في هذه الدورة لم تحضي بالنصاب في التصويت بشأن القضية الجزائرية

[1]- هارون محمد السعيد، المرجع السابق، ص79 .

وهو الثلثين وكانت التصويت على المشروع الذي قدمته باكستان والذي يقضي ببدأ المفاوضات ووقف إطلاق النار كما يلي 38 دولة نعم ضد 26 دولة وامتناع 17 عن التصويت وقد تركت هذه النتيجة انطباعا سيئا لدي الوفد الفرنسي موجهة انتقاداتها للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

لكن بحلول سنة 1960 ازدادت المطالب الدولية بشأن قيام هيئة الأمم للقيام بمهامها كما يجب وذلك بغرض تطبيق مبدأ تقرير المصير وقد عرفت هذه السنة انضمام عدد كبير من الدول الإفريقية والآسيوية إلى هيئة الأمم المتحدة مما يعطي دعم جديد للقضية الجزائرية في الدورة القادمة ولذلك كان لزاما على الحكومة المؤقتة بذل مجهود أكبر في الاتصال بهذه الدول،[2] ولذلك تم إدخال تغييرات جذرية على تشكيلة الحكومة المؤقتة إذ عين كريم بلقاسم وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة مما أعطي دفع جديد وهام للنشاط الدبلوماسي.[3]

6 -الدورة الخامسة عشر15:

قبيل حلول موعد افتتاح أعمال الجمعية العامة تقدمت 25 دولة افريقية وآسيوية يوم 20 جويلية 1960 بطلب لإدراج القضية الجزائرية في أعمالها والتي قاطعها الوفد الفرنسي وأعلنت الدول عن ارتباحها لقبول الطرفين مبدأ تقرير المصير الذي أعلنه الجنرال شارل ديغول في 16 سبتمبر 1959، وتركزت جهود الدورة على ضرورة إجراء استفتاء وضرورة إشراف هيئة الأمم المتحدة على ذلك ولم يحظي مشروع القرار هذا بالأغلبية الثلثين وكانت نتيجة التصويت،[4] ولذلك أدخل عليه تعديل في الجمعية العامة وتم تمريره في الجمعية العامة وبذلك تكون جبهة التحرير الوطني خطت خطوة كبيرة إلى الأمام بحيث أصبحت القضية الجزائرية تهديد السلام والأمن العالمي وليست شأنا داخليا فرنسيا

[1]- هارون محمد السعيد ، نفس المرجع، ص104.

[2]- Khaled Mamer ،OP cit, P 154.

[3]- مبروك غضبان، المرجع السابق، ص455.

[4]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص315.

وأكدت جبهة التحرير الوطني على أهمية تقرير الشعب الجزائري ووحدته إلزامية وضرورة توفير الضمانات الكافية لتحقيق ذلك من طرف المجتمع الدولي.[1]

وفي نفس السنة وبعد زيارة ديغول إلي الجزائر الذي أستقبل بمظاهرات 11ديسمبر1960 الرافضة لكل مشاريعه الملتوية و أدرك ديغول حجم القضية الجزائرية وأنه لا يمكن الاعتماد على الشعب الجزائري في تمرير سياسته ومخططاته.[2]

7 -الدورة السادسة عشر16:

بحلول العام 1961 دخلت القضية الجزائرية مرحلة الحسم النهائية خاصة بعد رضوخ فرنسا للتفاوض تحت ضغط المجهود العسكري لجيش التحرير الوطني في الداخل وتضخم القضية الجزائرية على المستوي الدبلوماسي وقد تمت فعلا عدة لقاءات و مفاوضات سرية وعلنية لكنها فشلت كلها لم تؤدي إلى حل القضية الجزائرية كما تنص عليها مواثيق الثورة التحريرية وخلال هذه الدورة قدم طلب من 42 دولة افريقية وآسيوية لتأكد في مذكرتها إلى الأمم المتحدة ما سبق أي فشل كل المساعي والمفاوضات وتم إدراج القضية ومنحها الأولوية وتمت مناقشتها على مستوي اللجنة السياسية يوم 14 سبتمبر 1961 وبعد 9 جلسات صادقت على اللائحة الأممية بأغلبية 62 صوت وامتناع 38 مقابل لا شيء ومضمون اللائحة يدعوا إلى مواصلة المفاوضات وحصول الشعب الجزائري على كامل استقلاله واحترام وحدته الترابية.[3]

[1]- عطاء الله فشار، المرجع السابق، ص124.
[2]- عثمان الطاهر علية، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال ، الجزائر، 1996، ص ص 178،179.
[3]- مبروك عضبان، المرجع السابق، ص457.

استنتاج مرحلي:

من خلال ما سبق من تتبع القضية الجزائرية في الهيئة الأممية من الدورة العاشرة وحتى الدورة السادسة يتضح لنا نحاج الدبلوماسية الثورة التحريرية وتطورها من الوفد الخارجي إلى لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة المؤقتة التي نجحت في تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة والتغلب على التفوق العددي في البداية والعوائق القانونية داخل الهيئة من أغلبية الثلثين المطلوبة لإصدار قراراتها إلى التضليل الفرنسي وحلفائها كما استطاعت الدبلوماسية كسب التأييد الدولي من خلال حلفائها، الطبيعيين خاصة في العالم الآفروآسيوي بل وأحداث شرخ في العلاقات الفرنسية الأمريكية حتى وجعل القضية الوطنية أمر واقع أمام العالم كله وبطريقة احترافية تدريجية استطاعت جبهة التحرير الوطني إقناع الصديق وحتى المواليين لفرنسا بعدالة القضية الجزائر وتكذيب كل الأطروحات الفرنسية وفضح جرائم الاستعمار وفرض عدة مبادئ على العالم وفرنسا خاصة وهي:

- أن جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للشعب الجزائري المكافح وهي ليست منظمة إرهابية.
- الحفاظ على الوحدة الترابية للجزائر ووحدة الشعب الجزائري.
- فضح الاستعمار الفرنسي وكل سياساته القمعية ضد الشعب الجزائري.
- إرغام فرنسا علي قبول التفاوض وفق وجهة النظر الجزائرية في الأخير.
- إن معركة الدبلوماسية لا تختلف كثيرا عن معارك جيش التحرير الوطني في الداخل وأن كانت تستمد قوتها منه.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: النشاط الدبلوماسي خلال المفاوضات.

1 - الحكومة الجزائرية المؤقتة وتشكيلاتها المختلفة.

2 - مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

1 -الحكومة الجزائرية المؤقتة وتشكيلاتها المختلفة.

1 1 -تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:

إن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى سنة 1958 لم يكن وليد الصدفة أو الارتجالية في قرارات قادة الثورة بل كان ضرورة تقتضيها المرحلة وحتمية أملتها الظروف الداخلية على المستوي السياسي والعسكري والظروف الخارجية التي فرضتها متطلبات الدبلوماسية في تلك الفترة خاصة بعد النجاحات التي حققتها وفود جبهة التحرير في الخارج وانطلاقا مما سبق فأن إعلان تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة جاء وفق تدرج تاريخي لأحداث مفصلية أدت كلها إلى إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة.[1]

1 2 -ظروف تأسس الحكومة المؤقتة الأولي: 1958-1960:

أ -علي المستوي الداخلي:

هناك جملة من والوقائع التي أثرت مباشرة على سير الأحداث ويمكن أجمالها في:

- قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي نص علي تشكيل أول جهاز تنفيذي للثورة التحريرية وهي لجنة التنسيق والتنفيذ والتي ضمت 5 خمسة أعضاء كالتالي:

- عبان رمضان: مكلف بالشؤون السياسية والمالية.
- كريم بلقاسم: مكلف بالتنسيق بين الولايات العسكرية.
- بن يوسف بن خدة: مكلف بالاتصالات.
- سعد دحلب: مسؤول الدعاية والإعلام ومسؤول صحيفة المجاهد.
- العربي بن المهيدي: مسؤول مكلف بالعمل الفدائي.[2]

[1]- محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص ص88،87.

[2]- أمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، رسالة ماجستير تاريخ معاصر-قسم التاريخ-جامعة الحاج خيضر-باتنة، الجزائر، 2006، ص401.

غير أن صعوبات كثيرة إعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج (تونس) خاصة بعد الرد العنيف للسلطات الاستعمارية على معركة الجزائر 1957 ضف إلى ذلك الأزمة الداخلية التي شهدتها هذه اللجنة وتمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان لولا الوساطة التي قام بها فرحات عباس بحل مؤقت والاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة، ولكن رغم ذلك بقيت تدور في حلقة مفرغة مع غياب روح الثقة والتجانس بين أعضائها مما أدي بها إلى الفشل في مجال مشكلة التسليح والذخيرة، وانتهي الأمر إلى اغتيال عبان رمضان الذي عقد الأمور.[1]

-رغبة قادة الثورة في إنشاء حكومة جزائرية بعد اختطاف الطائرة الخاصة بالزعماء الخمسة يوم 22 اكتوبر 1956 بهدف الرد على العدوان الفرنسي، كما يذكر بن يوسف بن خدة "فإن الظرف يقتضي أن ترد الجبهة على المناورات والاستفزازات الفرنسية برد حاسم وموقف صارم وكان ذلك عن طريق إنشاء حكومة مؤقتة".[2]

-دخول الثورة التحريرية لمرحلة خطيرة وهي مرحلة الإبادة التي مارسها الجنرال ديغول عند قدومه عن طريق انقلاب 13 ماي 1958 واستغلاله لمشكلة الخلافات بين قيادات الثورة وذلك برفعه لعدد العملاء وطرح موضوع القوة الثالثة بدأ يلوح في الأفق وإقامته لخطي سال وموريس، فكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ الخروج من مأزقها هذا، [3] فأنشأت لجنة التنظيم العسكري بفرعيها على الحدود الشرقية بقيادة العقيد محمد سعيد وعلى الحدود الغربية بقيادة هواري بومدين.

[1]- لونيسي ابراهيم، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية الكبرى (1954-1962)**، دار هومة، لجزائر2007، ص71-72.
[2]- بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، ص103.
[3]- إدريس خيضر، **البحث في التاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)**، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2005، ص245.

ب – على المستوي الخارجي:

كانت الظروف الخارجية الدور الأكثر فعالية الذي دفع القيادة إلى إنشاء الحكومة المؤقتة وهي كما يلي:

أ – تأثير الدور التونسي والمغربي خاصة بعد إعلان فرنسا حق المتابعة على الحدود وقنبلة ساقية سيدي يوسف 08 جانفي 1958 ولتتجنب تونس والمغرب مثل هذه الحوادث تمت الدعوة إلى عقد ندوة مغاربية بطنجة المغربية ما بين 27و28 أفريل 1958 والتي أقرت باستقلال الجزائر وجعلته شرطا لحل الصراع الجزائري الفرنسي، كما أكدت الندوة على ضرورة أنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

ب – محاولة الجنرال ديغول عزل الثورة الجزائرية دبلوماسيا ولهذا اقترح أعمر أو عمران في تقريره الذي قدمه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة كما أن فرحات عباس أكد ذلك في تصريحه، "فإن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر فرنسا أكثر سهولة من ذي قبل".[2]

ج – عموما فأن الظروف الدولية كانت تتطلب إيجاد هيئة قيادية (حكومية رسمية) ذات طابع دولي باعتبار أن القضية الجزائرية أصبحت قضية مغاربية وتعالج الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة وفي جميع المؤتمرات الآفروآسيوية.

[1]- Mohamed Harbi, **Les archives de la Révolution algérienne**, Pris, ld Les jeune Afrique, P181.

[2]- عمر بو ضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1959)**، رسالة ماجستير- جامعة الجزائر- قسم التاريخ، 2002، ص10.

1 3 -تأسس الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولي:

هكذا وتبعا للظروف السابقة الذكر تم الإعلان الرسمي للحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 ديسمبر 1958 بالقاهرة وحل لجنة التنسيق والتنفيذ من طرف فرحات عباس ومما جاء عل لسانه كالتالي:

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ واعتبارا على صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية تقرر إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية على النحو التالي:

- فرحات عباس: رئيسا.
- كريم بلقاسم: نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة.
- محمد الشريف: وزير التسليح والتموين.
- الأخضر بن طوبال: وزير الداخلية.
- عبد الحفيظ بوصوف: وزير الاتصالات العامة والمواصلات.
- عبد الحميد مهري: وزير شؤون شمال إفريقيا.
- أحمد فرنسيس: وزير المالية والشؤون الاقتصادية.
- أمحمد يزيد: وزير الإعلام.
- بن يوسف بن خدة: وزير الشؤون الاجتماعية.
- أحمد توفيق المدني: وزير الشؤون الثقافية.
- محمد بوضياف: وزير الدولة.
- حسين آيت أحمد: وزير الدولة.
- محمد خيضر: وزير الدولة.
- الأمين خان، عمر أوصديق، مصطفي اسطنبولي: كتاب دولة.[1]

[1]- بن يوسف بن خدة، **الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مجلة أول نوفمبر**، العدد97، اكتوبر 1988، ص ص10،11.

وبذلك تكون هذه الحكومة قد مثلت كل التشكيلات السياسية من جمعية العلماء إلى المركزيين إلى قدماء التيار الاستقلالي وأصحاب البيان وقد عُرض في البداية أسمين لرئاسة الحكومة وهما كريم بلقاسم ومحمد الأمين دباغين وتم اختيار اسم فرحات عباس في الأخير لخلفيات أحداث سابقة.[1]

1 4 -الحكومة المؤقتة الثانية: 1960-1961.

ظهرت ثاني حكومة مؤقتة تقريبا في نفس الطابع في جانفي 1960 مع إصرار كريم بلقاسم انه المؤهل الكفئ لرئاستها وذلك كونه العضو الوحيد من اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) كما طلب بإنشاء سلطة جديدة وقوية وتكون صلاحيتها إدارة الحرب، [2] وظهرت الحكومة المؤقتة الثانية علي الشكل الثاني:

- فرحات عباس: رئيسا.
- كريم بلقاسم: نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية.
- أحمد بن بلة: نائب الرئيس.
- حسين آيت أحمد: نائب الرئيس.
- رابح بيطاط: نائب الرئيس.
- محمد بوضياف: نائب الرئيس وزير دولة
- محمد خيضر: نائب الرئيس وزير دولة
- محمد السعيد: وزير الدولة.
- عبد الحميد مهري: وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية.
- عبد الحفيظ بوصوف: وزير التسليح والاتصالات العامة.
- أحمد فرنسيس: وزير المالية والشؤون الاقتصادية.

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص48.
[2]- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، ج3**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص436.

- محمد يزيد: وزير الإعلام.
- لخضر بن طوبال: وزير الداخلية.[1]

1 5 -الحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة: 1961 –أوت 1962.

بعد الخلاف الذي أصبح واضحا بين رئاسة الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة استدعي المجلس الوطني للثورة للاجتماع يوم 15 أوت 1962 طلب خلاله بن يوسف بن خدة الحكومة المؤقتة بالاستقالة أثناء الاجتماع حسب ما تمليه البروتوكولات السياسية إلا أنها رفضت الاستقالة خاصة بعد فشل المفاوضات ورأى مجلس الثورة تغيير رئيس الحكومة مع تزايد نشاط منظمة الجيش السري الإرهابية الفرنسية (L' OAS)، وتم تعيين لجنة متكونة من محمد بن يحي وبودواو عمار مسؤول جبهة التحرير في فرنسا ومحمد السعيد للتشاور واقتراح حكومة جديدة حيث ظهرت على الشكل التالي:

- بن يوسف بن خدة: رئيسا ووزيرا للمالية والشؤون الاقتصادية.
- كريم بلقاسم: نائب الرئيس وزير الداخلية.
- أحمد بن بلة: نائب الرئيس.
- محمد بوضياف: نائب الرئيس.
- حسين آيت أحمد: وزير الدولة.
- رابح بيطاط: وزير الدولة.
- محمد خيضر: وزير الدولة.
- لخضر بن طوبال: وزير الدولة.
- محمد السعيد: وزير الدولة.
- سعد دحلب: وزير الشؤون الخارجية.
- عبد الحفيظ بوصوف: وزير التسليح والاتصالات العامة.

[1]- سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، ص113.

- أمحمد يزيد: وزير الإعلام.[1]

1 6 -نشاط الحكومة المؤقتة:

واصلت تشكيلات الحكومة المؤقتة الثلاث المجهود الدبلوماسي الضخم الذي قام به الوفد الخارجي في البداية أو بعد تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ إلي غاية 1958 ولعبت دورا دبلوماسيا بطوليا في كافة المؤتمرات العالمية سواءا علي المستوى المغاربي أو العربي أو الأفروآسيوي وغيره وصولا إلى هيئة الأمم المتحدة ومن بين هذه المؤتمرات والندوات نذكر:

أ -مجلس التضامن الآفروآسيوي بالقاهرة من 9 إلى 12 فيفري 1959.

ب – المؤتمر العالمي للسلم والأمن بالسويد (ستوكهولم) من 8 إلي 12 ماي 1959.

ج -المؤتمر العربي للبترول بالقاهرة 1959.

د -مؤتمر الاتصالات السلكية واللاسلكية في مارس 1959.

ه -مؤتمر الأمم الاشتراكية العالمي بهامبورغ الألمانية من 14 إلي 18 جويلية 1959.

و –المؤتمر الطبي العربي في دمشق.

ز –الندوة الثالثة ضد الكولنيالية في المتوسط ببلغراد في يوغسلافيا ديسمبر 1959.

ح -ندوة ضد القنابل النووية والهيدروجينية وبهيروشيما أوت 1959.

ط -المعرض لدولي لدمشق سبتمبر 1959.

ي – حصولها على شهادة تسجيل وتوقيع على اتفاقيات جنيف بسويسرا لحماية حقوق الإنسان.

[1]- سعد دحلب، نفس المصدر، ص 136.

كما قامت وفود الحكومات المؤقتة بزيارات رسمية إلى العديد من دول العالم الحليفة والصديقة بهدف كسب التأييد الدولي والبحث عن الدعم المادي للقضية الجزائرية ونذكر منها:

- زيارة بن يوسف بن خدة ومحمود شريف إلى الصين الشعبية والفيتنام الشمالي في ديسمبر 1958.
- زيارة فرحات عباس إلى الهند سنة 1959.[1]
- زيارة فرحات عباس إلي تشيكوسلوفلكيا جوان 1959.
- زيارة البعثة العسكرية الجزائرية إلى الصين في 30 مارس 1959.
- الزيارات المتكررة لفرحات عباس إلي (تونس–المغرب–القاهرة) ثم (العراق–الأردن–والسودان–باكستان).[2]

والأهم من ذلك أن الحكومات الثلاثة قادت معركة حقيقية ضد الاستعمار الفرنسي في جولات عديدة من المفاوضات التي تميزت بأنها طويلة وشاقة إلى غاية اتفاقيات أيفيان 18 مارس 1962 ووقف إطلاق النار والتي برزت فيها شخصية كريم بلقاسم والوفد المرافق له وتحطم كل المراوغات الفرنسية لمنح الجزائريين استقلالا مبتورا خاصة فيما يتعلق الأمر بالوحدة الترابية للدولة الجزائرية.

[1]- محمد بجاوي، المرجع السابق ، ص ص 173،174.
[2]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص203.

2 – مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

2 1 –الاتصالات السرية:

منذ البداية كانت جبهة التحرير الوطني السباقة في الدعوة إلى المفاوضات لتجنب إراقة الدماء إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية والطيبة وتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره موضحة كل الشروط اللازمة لذلك. [1] هذا من جهة أما من جهة أخرى فأن الحكومات الفرنسية التي سبقت الجمهورية الخامسة لم تستطع إجراء أية مفاوضات مع الجزائريين بفعل ضغط البرلمان الفرنسي وبقيت على ذلك الحال أي العجز إلى غاية سقوط الجمهورية الرابعة في شهر ماي 1958 وقيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول إلّا تلك المحاولات البسيطة والفاشلة التي قام بها ماك سوشيل بعد توليه مهامه في 15 فبراير 19555 والذي أجرى اتصالات عديدة مع بعض قادة الأحزاب والجمعيات السياسية بقصد التفاوض معهم وقام هذا الأخير (سوشيل) بتعيين فينسيان مونتاي رئيس ديوانه العسكري والمدير السابق لشؤون الأهالي والذي قام بإجراء تحقيق مع مصطفي بن بولعيد عند اعتقاله وتحاور مع زعموم علي والشيخ خير الدين من جمعية العلماء المسلمين والحاج شرشالي من المركزيين وأحمد فرانسيس من الليبراليين لكنه فشل في مهمته لأن الحكومة الفرنسية لم كلفه بأي مهمة رسمية وتبقي محاولاته فردية دون أي جدوى.[2]

بعد قيام الحكومة الاشتراكية في الفاتح فيبراير 1956 إلى غاية 13 جوان 1957. جاء "غي مولي" بمشروع سياسي للتفاوض بشرط البقاء في الاتحاد الفرنسي وتنفيذا لذلك قامت الحكومة الفرنسية بإرسال وفد إلى العاصمة المصرية القاهرة برئاسة "جوزيف بيجار" وجرى اللقاء مع الوفد الجزائري الذي مثله محمد خيضر في 12 أفريل وكانت مطالب الوفد الفرنسي كالتالي:

[1]- عمر بوضربة، نفس المرجع، ص 113.
[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص ص 512،511.

- إجراء انتخابات يشترك فيها جميع السكان الجزائر (مسلمين وأوروبيين).
- بعد نتائج الانتخابات تتفاوض فرنسا مع المنتخبين الجدد.
- وقف إطلاق النار لا يمكن أن يكون إلا بضمانات دولية وتحت إشراف جبهة التحرير الوطني.

وفي 20 مارس 1956 أصبح غي مولي يريد مفاوضات في شكل مائدة مستديرة (جبهة التحرير الوطني، جمعية العلماء المسلمين، المصاليين، الفرنسيين)، وتم رفض هذا الاقتراح من طرف جبهة التحرير الوطني.[1]

وفي أفريل من نفس العام سعى (منديس فرانس) إلى إجراء اتصالات بعبان رمضان وذلك بواسطة الأستاذ (أندي مندوز) ولم يحقق أي نتيجة.[2]

وتوقفت كل الاتصالات الفرنسية الجزائرية في خريف 1956 بعد حادثة اختطاف طائرة الزعماء الخمسة إلى غاية قيام الجمهورية الخامسة في عهد الجنرال ديغول.[3]

وعندما جاء ديغول إلى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958م،[4] كلف عبد الرحمن فارس وجان عمروش بالاتصال بجبهة التحرير وإعلامها بأنه مستعد ليبحث معها إيقاف القتال على أساس الانتخابات ثم إيقاف القتال بالمفاوضات، وقام المبعوثان فيما بعد بين 20 أوت و20 أكتوبر 1958م بعدة اتصالات مع جبهة التحرير، لكن ديغول في 23 أكتوبر 1958م أعلن عن "سلم الشجعان" فكان بمثابة قطع الاتصالات السرية[5].

---

[1]- فتحي الذيب، المصدر السابق، ص195-196.
[2]- بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات أيفيان، ترجمة لحسن رغدار**- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص15.
[3]- محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر**، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت 1985، ص242.
[4]- محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني**، دار العلوم، الجزائر، 1996، ص 202.
[5]- رضا مالك، **الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،2003، ص 43.

أ -مفاوضات مولان25 إلى 29 جوان 1960:

على إثر خطاب الجنرال ديغول يوم 14 جوان 1960، جدد فيه تأكيده لتقرير المصير الذي يطبق كما قال، بكل حرية وبمشاركة جميع الاتجاهات ودعا مرة أخرى إلى المحادثات من أجل إيقاف القتال، " تقرير الجزائريين لمصيرهم هو المخرج الوحيد الممكن... ومرة أخرى أتوجه نحو قادة الانتفاضة أقول لهم نحن في انتظارهم هنا لكي نجد نهاية مشرفة للمعارك التي مازالت متواصلة دون طائل، وتنظيم وضعية الأسلحة ومصير المعتقلين".

بعد ذلك الخطاب مباشرة عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا سريا وردت عليه يوم 20 جوان في بيان اعتبرت فيه أن موقف الجنرال على الرغم من أنه يمثل تقدما إلا أنه بالمقارنة مع مواقفه السابقة لا يزال بعيدا عن موقفها، وأضاف البيان أن الحكومة المؤقتة مستعدة للتفاوض وأنها قررت إرسال وفد برئاسة فرحات عباس لمقابلة الجنرال ديغول، وسترسل مسؤولا إلى باريس لترتيب التفاصيل والشروط المتعلقة بالسفر، وأدى ذلك إلى لقاء رسمي كان الأول من نوعه بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية منذ اندلاع الحرب، وهو اللقاء الذي جرى بين 25 و29 جوان 1960في مولان الفرنسية.[1]

❖ مجريات لقاء مولان من 25 إلى 29 جوان 1960

مثل جبهة التحرير الوطني كلاً من أحمد بومنجل والصديق بن يحي بالإضافة إلى خبيرا في الاتصالات اللاسلكية يدعى حكيكي وضم الوفد الفرنسي روجيه موريس الأمين العام للشؤون الجزائرية والجنرال دوغاستين، والكولونيل ماتون من الديوان العسكري لرئيس الحكومة ميشال دوبري ، لكن الوفد الجزائري كان يريد لقاء القمة بين ديغول و فرحات عباس، ويزور القادة الخمسة الذين يريدون إطلاق سراحهم للمشاركة في المحادثات، وهذا بدون وقف القتال مسبقا، وعلى كل ذلك كان الفرنسيون يردون بالنفي: كلا لن يكون

[1] - صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث 2008، ص ص 148،149 .

هذا من المستحيل أن نقبل هذا، مذكرين ومؤكدين أن الجنرال ديغول تكلم عن التحادث من أجل وقف القتال والتفاهم على مصير الأسلحة والمقاتلين، وأنه لن يقابل في باريس رئيس حكومته يعني فرحات عباس، لا تعترف بها فرنسا، رئيسا له عناصر مسلحة وإرهابية لا تزال تقتل مواطني الجنرال المضيف في الجزائر وفي فرنسا.[1]

بعد خمسة أيام من جولات التفاوض صرح ديغول قائلا:" إنهم يريدون جذب اهتمام الصحافة الدولية كفانا من كل هذا، حررت الحكومة الفرنسية البيان الختامي وحدها وقال الجنرال دوغاستين للجزائريين بلهجة عسكرية خشنة:" **لقد سئمنا عودوا إلى منازلكم وسننشر لكم بيانا يعلن نهاية المقابلات**" أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا أعلنت فيه نهاية اللقاء ولم تتحدث عن القضية أو الفشل مكتفية بالقول أن الحكومة الفرنسية أطلعت مبعوث الجبهة على الشروط التي يمكن أن تتم ضمنها المحادثات وفي اليوم نفسه، أعلنت الحكومة المؤقتة بدورها فشل المحادثات وأمرت وفدها بالعودة إلى تونس.[2]

في الواقع أنه في صيف 1960م كانت مواقف الطرفين مازالت متباعدة جدا ديغول لم يكن مستعدا للتفاوض حول مستقبل الجزائر، وكان لا يزال رافضا للاستقلال متمسكا بجزائر جزائرية، يقررها استفتاء يتحكم فيه تماما، ويجريه بعد عودة الهدوء..." أي بعد توقف جيش التحرير عن الكفاح المسلح[3].ولا يزال أيضا رافضا لمنح الجبهة اعترافا أكثر من كونها أحد التيارات التي ستشارك في العملية، حيث حاول ربح الوقت والمراهنة على الخلافات بين الداخل والخارج في صفوف الجبهة ويريد عزل الحكومة المؤقتة والحصول على اتفاقات جزئية في الداخل لوقف القتال محليا في الولايات التي تقبل الدخول في لعبته، وعندما ألقى خطابا في 14 جوان ودعا الحكومة المؤقتة إلى باريس، كان قد استقبل

[1]- صالح بلحاج، نفس المرجع ، ص 149 .
[2]- نفسه، ص 168.
[3]- رضا مالك، المصدر السابق، ص 147.

في قصر الإليزي قادة الولاية الرابعة قبل ذلك بأربعة أيام في إطار عملية تستهدف الوصول إلى وقف القتال في بعض الولايات ضمن شروط "سلم الشجعان"

مع تنامي المطالبة بالاستقلال عند الجزائريين من ناحية ثانية، واتساع المعارضة للحرب في الرأي العام الفرنسي وزيادة الدعم الدولي للقضية الجزائرية كل هذا دفع ديغول إلى التفكير في ضرورة التخلي عن تردده والسير في الطريق الأخر وهو التعامل مع الجبهة بوصفها أكثر من تيار وقبول فكرة الاستقلال، اعتمد ديغول هذا التوجه الجديد الذي ظهرت مؤشراته الأولى في نوفمبر 1960 وتأكد نهائيا في النصف الأول من الشهر التالي.

وفي يوم 4 نوفمبر 1960م ألقى ديغول خطابا مذاعا ومتلفزا من قصر الاليزي تحدث فيه عن المد التحرري في العالم وعن استقلال الدول الإفريقية ثم انتقل إلى الجزائر فأوضح مفهوم الجزائر جزائرية عنده قائل: "بقي لنا أن نحمل القضية الجزائرية... لقد قررنا انتهاج طريق جديد، هذا الطريق لا يقود إلى جزائر تحكمها فرنسا، بل إلى جزائر جزائرية، معنى هذا جزائر متحررة جزائر يقوم فيها الجزائريون أنفسهم بتقرير المصير...جزائر، إذا أراد الجزائريون واعتقدوا أن الأمر كذلك، ستكون لها مؤسساتها وقوانينها...إن القادة المتمردين المستقرين في الخارج منذ سنوات...يقولون أنهم حكومة الجمهورية الجزائرية التي ستوجد في يوم من الأيام، ولكنها لم يسبق أن وجدت أبدا".[1]

ب – لقاء لوسارن 20 فيفري 1961:

جرت اللقاءات السرية الأساسية التي مهدت لبدء المفاوضات في سويسرا يوم 20 فيفري 1961م، والتي مثل الحكومة المؤقتة فيها الطيب بولحروف، ممثل الجبهة في روما، واحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية بوزارة الإعلام، ومثل رئيس الجمهورية الفرنسية جورج بومبيد Georges Pompidou وبرنو جولوس Brunode leusse

[1]- رضا مالك، نفس المصدر، ص 48.

مدير الشؤون السياسية بديوان جوكس وزير الشؤون الجزائرية، كان اختيار بومبيدو مطمئنا للحكومة المؤقتة بأن ديغول سعى من أجل الحل النهائي، لكي لا يعطي صبغة رسمية لهذه الاتصالات التي تهدف إلى جس النبض ومعرفة مقاصد جبهة التحرير الوطني.[1]

❖ **مجريات اللقاء:**

في هذا اللقاء كلف الممثلان الفرنسيان بالاستفسار عن نوايا الجبهة وعما كانت تراه بشأن الحاضر والمستقبل، أي كيفية حل المشكل والأهداف البعيدة المدى في ما يخص العلاقات بين الجزائر المقبلة وفرنسا من ناحية أخرى كان بومبيدو مكلفا أيضا بإطلاع الجبهة على رؤية الحكومة الفرنسية للمشكل بكامل جوانبه وأبعاده، من أجل ذلك أعطى ديغول لمندوبه تعليمات سرية مكتوبة تضمنت النقاط نفسها التي كشفت عنها الأوساط الجزائرية على إثر هذه الاتصالات، تناولت هذه النقاط الملفات الكبرى التي كان لابد من معالجتها لإنهاء الحرب، في هذا الصدد قال بومبيدو لبومنجل وبولحروق نقلا عن رئيس الجمهورية الفرنسي:

في ما يخص الاستقلال وطبيعة العلاقات المقبلة بين البلدين:

يمكن للجزائر إذا قرر ذلك تقرير المصير، أن تتحول إلى دولة مستقلة، وفرنسا ليس لها اعتراضا على هذا الاستقلال لكنها حريصة على معرفة طبيعة العلاقات التي ستربط

1 البلدين، إذا اخترت أغلبية السكان الانفصال فإن فرنسا ستستخلص النتائج المترتبة على ذلك وسوف تنفذ التدابير اللازمة، بما في ذلك بقاؤنا في بعض المناطق لحماية السكان الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين، وإذا وقع اختيار سكان الجزائر على المشاركة مع فرنسا

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص520.

فإننا سنكون مستعدين للتباحث في هذا، هذه المشاركة تقتضي أن تنظم ضمانات أوروبية للجزائر.[1]

وبخصوص الصحراء الجزائرية صرح الوفد الفرنسي أن فرنسا هي التي أوجدتها واكتسبت السيادة عليها، المجال الصحراوي في رأيه ينبغي أن يكون موضوع الاتفاق بين فرنسا والبلدان المحاذية وكان جورج بومبيدو واضحا تماما في هذه النقطة إذ قال " **الصحراء بحر له بلدان ساحلية، الجزائر أحد منها، ويجب على فرنسا أن تشير إلى هذه البلدان كلها** ".

وفي هذا الإطار :كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للتناقش مع الجبهة لكن ومع القوى السياسية الأخرى أيضا، حول ضمانات تقرير المصير والأسئلة التي ستوجه إلى الناحيتين.

إذا إجراء المناقشات رسمية حول المواضيع السياسية ولكن قبل هذا لابد من تحقيق شرط مسبق وهو إيقاف العنف، وبهذا الخصوص كان الحديث مرفوضا عن الحرب ووقف القتال الذي يعني الاتفاق بين متحاربين على المسائل السياسية والعسكرية التي تشكل موضوع النزاع بينهما، بدلا من ذلك كان ديغول يصر على حل نهائي لنزاعهما، وبعد توقف المعارك وإرساء القواعد الأساسية اتفاق سياسي ستطلق سراح الخمسة [2] للمشاركة في المفاوضات ويصبح اللقاء بين فرحات عباس وديغول ممكنا، إذا كانت الجبهة موافقة على هذه المنطلقات فإن المفاوضات يمكن أن تبدأ.[2]

قد كان المفاوضون الأوائل يعرفون الخطوط العريضة لجبهة التحرير الوطني، بالتالي كانوا يتصرفون في محاور المفاوضات دون الرجوع إلى قيادة الثورة في تونس ، وحاولت فرنسا أن تخلق قوة ثالثة موالية لتضمن لنفسها بقاء مصالحها في حالة استقلال

[1]- صالح بالحاج، المرجع السابق، ص28.

[2]- نفسه، ص 30.

الجزائر، وأصرت فرنسا عدم الاعتراف بتمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري، لكن هذه الأخيرة عرفت كيف تبطل كل المناورات التي لجأت إليها السلطات الفرنسية في مسألة المفاوضات، وأصر "ديغول" على أن الحكومة المؤقتة لا تمثل كل الجزائريين لكنه ما لبث أن لمس الحقيقة بنفسه وهي أن أية مفاوضات مع غير جبهة التحرير ستكون باطلة ولن توقف تقدم الثورة، وذلك عند زيارته للجزائر في 11 ديسمبر 1960 ليشرح سياسته الجديدة فأستقبله جموع الجزائريين بمظاهرات عارمة تحمل علم الجزائر، وتنادي بشعاراتها، فعاد وهو مقتنع بفعالية الحكومة المؤقتة، وهكذا اقتنعت الحكومة الفرنسية أنه لا مناص من المفاوضات مع جبهة التحرير والجلوس معها لإنهاء الحرب.[1]

[1]- محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص47.

ج- مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961

بعد فشل اللقاءات الأولى من المفاوضات، أعلنت الحكومة الفرنسية بأنها مستعدة لفتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، وصدر بيان آخر في تونس يحدد يوم 07 أفريل 1961 بداية المفاوضات، وفي 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا وفدا رسميا إلى مدينة إيفيان على الحدود الفرنسية السويسرية، يرأسه السيد" لوسي جوكس " ووزير الشؤون الجزائرية آنذاك مع كل من " برونو دولوس "، برنارد تريكو " المكلف بالشؤون السياسية، "رولان بيكار" المكلف بالشؤون المالية، "فانساي لابوري"، "كلود شايبي"، الجنرال "جون سيمون" والعقيد" هوبير" أما الوفد الجزائري فكان يرأسه "كريم بلقاسم" نائب رئيس الحكومة المؤقتة ،[1] وكان هو الآخر يتكون من السادة: "سعد دحلب، محمد بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، قايد أحمد، علي منجلي " و"رضا مالك"، المتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري، كما جاء في التقرير المقدم إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية حول المفاوضات.[2]

وتزامنا مع هذا أعلن ديغول يوم 16 نوفمبر عن عزمه على تنظيم السلطات العامة، وتشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة بالجزائر على الشكل التالي:

1- إقامة حكومة جزائرية تكون لها كل الصلاحيات باستثناء الميادين المشتركة بين الجزائر وفرنسا وهي: التعليم، الدفاع، الاقتصاد والعملة.

2 – تكوين مجلس يتكون من أعضاء لجان النواب الأربعة وهي لجان تتركب طبعا من نواب مزيفين مصنوعين صنعا لخدمة الأهداف الاستعمارية.

---

[1]- **(اتفاقية إيفيان) المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر_1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1995، ص ص 96،97.

[2]- عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص204.

3- إلغاء العملات الإدارية الحالية وإنشاء عملات أخرى بحيث تقسم على أساس المجموعات المختلطة.

قابل أحمد بومنجل والطيب بولحروف يوم 20فيفري ويوم 05 مارس ممثلي الحكومة الفرنسية جورج بوميدو مدير بنك روتشيلد، ودولوس مدير ديوان لوي جوكس وزير الشؤون الجزائرية، واحتدت المناقشات بين الطرفين خلال اللقاءين، وعجزا عن الوصول إلى الاتفاق حول مسائل ميدانية أساسية منها:

1- إن الوفد الجزائري يريد التفاوض حول تقرير المصير، والفرنسيون يريدون الخوض في كل المشاكل حتى يمكن الوصول إلى أية نتيجة.

2- إن الوفد يريد أن يتم إعلان وقف إطلاق النار الاتفاق على الأمور السياسية، والفرنسيون يريدون عكس ذلك. وذلك يعني نصب فخ لتصفية الثورة دون أية نتيجة.[1]

3- إن الوفد الجزائري يؤكد أن الصحراء جزء من الجزائر، والفرنسيون يدعون ويصرون على أنها فرنسية وستبقى فرنسية، وهذا يعني تحقيق تقسيم البلاد وحرمانها من استغلال الإمكانيات الهائلة الموجودة في باطن الصحراء

4- إن الوفد الجزائري يطلب الاستقلال التام والسيادة الكاملة على كل بلاد الجزائر، والفرنسيون يحاولون احتلال مراكز بالجزائر أهمها المرسى الكبير، ويهدفون من وراء ذلك أن يكون استقلال الجزائر مبتورا، وأن تبقى البلاد تحت رحمة الاحتلال.

تلك هي أهم الأمور التي أحتد فيها النقاش والجدال في اللقاءين الأخيرين، وبعد مراجعات " ديغول " شاقة وطيلة رضخت فرنسا لوجهة نظر جبهة التحرير، وأعلنت يوم 15 مارس عن استعدادها للتفاوض في شروط تقرير المصير والمسائل التي تنجم

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 20/19 ج2** ، المرجع السابق، ص 327.

عن ذلك وتخلى ديغول عن شرط الهدنة قبل التفاوض و" وضع السكين قبل الدخول إلى قاعة التفاوض كما تخلى عن فكرة التفاوض حول الجانب العسكري من إيقاف القتال فقط وعن فكرة إنشاء الهيئة التنفيذية المؤقتة أو القوة الثالثة.

ومن يوم 15 مارس إلى يوم 30 مارس 1961 جرت اتصالات سرية عديدة في سويسرا وتونس وروس، بين مندوبين عن الحكومة الفرنسية والمؤقتة الجزائرية انتهت إلى تحديد يوم 07 أفريل، للشروع في المحدثات الرسمية وأصدرت كل من الحكومتين بلاغا يوم 30 مارس تعلن فيه وتؤكد استئناف المفاوضات في ذلك التاريخ حول شروط تقرير المصير والمشاكل الأخرى المتعلقة بذلك ،[1] وكان الموضوع الأول بالطبع مشكلة الصحراء التي أستنزف بحثها ثلاث ساعات كاملة، وقبل وفد الجزائر أن يربط هذه المشكلة بموضوع التعاون الاقتصادي رغبة منه في الوصول إلى حل بعد أن كان يصر فيما مضى على تركه إلى ما بعد الاستقلال، ومن خلال الجلسات الثلاثة التي بدأت من يوم 27 جويلية تبين للوفد الجزائري أن فرنسا ما تزال تعتقد أن الصحراء الجزائرية منطقة خارجة عن الجزائر وأن الجزائر تؤلف قطرا متاخما لها كغيرها من الأقطار الإفريقية المتاخمة للصحراء الكبرى، وهذا يعني أن الفرنسيين مازالوا متشبثين بملف الصحراء رغم أنهم لم يصحبوه معهم هذه المرة كاملا إلى مائدة المفاوضات وفق جلسة ضيقة بين رئيسي الوفدين كرر جونس وجهة نظر فرنسا السابقة وأضاف عليها بأن مسألة السيادة على الصحراء لا أهمية لها، وأن القيمة الحقيقية هي رفض القتال، وألح على أنه إذا استمر تصلب حكومة الثورة فإن فرنسا ستضطر إلى تنفيذ فكرة التقسيم، وفهم رئيس الوفد الجزائري على

[1]- يحي بوعزيز، نفس المرجع، ص ص 328-330.

أن ذلك بمثابة تهديد فأحتج عليه ودخلت المفاوضات في المأزق الذي أراده لها الفرنسيون ولكن جونسن أعلن له بأن ذلك ليس تهديدا وإنما هو وجهة نظر.[1]

وبعد هذا الاجتماع طلب وفد الجزائر اجتماعا مضيقا لمحاولة إنقاذ الموقف والإبقاء على سير المفاوضات وحضر مع رئيس الوفد الأخ: سعد دحلب، وإلى جانب جونسناسيد دولوس، و انكشفت نوايا الفرنسيين الماكرة من الصحراء، وفي النهاية أعلن رئيس الوفد الجزائري عن توقيف المفاوضات ما دام موقف فرنسا لم يتغير، وعقد على إثر ذلك اجتماع عام بين الوفدين طلب فيه وفد الجزائر توقيف المفاوضات رسميا.[2]

وانتهت المفاوضات بالفشل أيضا، نتيجة تعنت الحكومة الفرنسية التي كانت تطالب بتقسيم التراب الجزائري و اقتطاع الجزء الصحراوي منه وهنا ما كان الوفد الجزائري يرفضه دائما.[3]

د- مفاوضات لوغران 20 جويلة 1961:

تميز السياق الذي أستئنفت فيه المفاوضات يوم 20 جويلية بأحداث أثر تأثيرا متفاوتا في سير المحادثات ونتائجها. وقعت هذه الأحداث في الأسابيع الأولى من شهر جويلية وهي الحملة التي شنتها جبهة التحرير ضد التقسيم واشتداد الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ثم هناك أحداث بنزرت التونسية التي بدأت في 06 جويلية وتطورت إلى مواجهة عسكرية بين بورقيبة وديغول

[1] Abdelmajid Belkarroubi **Lnaisance et la roconecence de la republique Algerien Broxelle**; ed. bruylant.1972.p 135-136

[2]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 20/19 ج2** ، المرجع السابق ص.ص 338-340.

[3]- محمد لحسن أزغنيدي، المرجع السابق، ص 208.

بعد فشل مفاوضات إيفيان مباشرة شنت الحكومة المؤقتة حملة دبلوماسية ضد التقسيم فوجهت إلى الدول الإفريقية المستقلة مذكرة حذرت فيها الدول المحاذاة للصحراء الجزائرية التي يمكن أن تكون معنية بتعديل حدودها مع الجزائر من مغبة الإقدام على التفاوض بهذا الشأن مع فرنسا مؤكدة أنه "لا يمكن تعديل صالح في الحدود أن يتم مع القوة الاستعمارية التي لا حق لها في إبرام اتفاقيات باسم الجزائر".[1]

معترفة في الوقت نفسه بأن تعديل الحدود يمكن أن تطرح ولكن من غير الممكن أن تحل محلا صحيحا إلا في إطار الجزائر المستقلة إلى جانب ذلك، شرع أعضاء الحكومة المؤقتة وممثلوها في زيارة مختلفة العواصم الإفريقية والعربية للحصول وإشراك الرأي العام الدولي وتعبئته ضد المشاريع الفرنسية الرامية إلى تقسيم الجزائر.

بقي الاتصال قائما بين الطرفين عشية المظاهرات التي دعت إليها الحكومة المؤقتة ليوم 5 جويلية المناهضة لتقسيم الجزائر، وقد تم لقاء سري بين سعد دحلب وبولحروف من جهة وبرنو دولوس ولابوري من جهة أخرى ،[2] بمدينة لوغران على مرتفعات إيفيان (على بعد 10كلم من إيفيان)، تباحث دحلب وبرونو دولوس في مضمون المفاوضات. وتبين بسرعة أن مواقف الجانبين لم تتبدل. في نهاية الأمر حددت الحكومة الفرنسية يوم 20 جويلية موعدا للقاء الرسمي الثاني المعروف بـــ: مفاوضات "لوغران".

فمنذ البداية، خيم جو التشاؤم على هذه الجولة القصيرة التي تخللتها ست جلسات عمل في الجلسات الأولى ظهرت مؤشرات الفشل في المضمون بقيت الخلافات بكاملها حول المواضيع الأساسية: الطابع التمثيلي للحكومة المؤقتة ووقف القتال، الأقلية الأوربية والصحراء على وجه الخصوص ، كانت الحكومة المؤقتة في نظر الوفد الفرنسي مجرد "متحدث باسم المقاتلين" في ما يخص وقف القتال قال الجزائريون إن الأمر مشروط

[1]- نشرت المذكرة في جريدة المجاهد، العدد 83 بتاريخ 19 جويلية 1961.
[2]- صالح بلحاج، المرجع السابق ص، 395.

بالاتفاق السياسي وإن ظهور بوادر هذا الأخير ربما يؤدي إلى إمكانية وقوع تهدئة ليس إلا.

وعن مشكلة الأوربيين، لم يفعل كريم بلقاسم سوى تكرار ما قاله في أيفيان بدأً باحترام خصوصيات الأوربيين وعدم تعرضهم لسياسة تميزية.

أصبحت قضية الصحراء في هذه الجولة بمثابة الشرط المسبق عند الوفد الجزائري رغم بعض تراجع الفرنسيين عن موقفهم الأول بتأكيد رئيس وفدهم، لويس جوكس، أن السيادة على الصحراء ليست بالقضية الأهم بالنسبة إليهم،[1] حيث كانت مواقف فرنسا في مناقشات لوغران من خلال لويس جوكس مايلي: [2] "وضع حد للعنف وإعادة السلام إلى السكان الجزائرية ....لا نستطيع الاستمرار في النقاش إلى ما لا نهاية طالما العنف مستمر.ثم انتقل جوكس إلى الجزء العملي من مداخلاته، فاقترح تشكيل أربع لجان بالتتالي على: -رسائل التهدئة -ضمانات تقرير المصير - ضمانات التعاون العضوي للجماعات المتميزة -مستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر.

ستكون هذه اللجان سيدة نفسها وتقدم تقريرا إلى الجمعية العامة مرة في الأسبوع وقرأ كريم بدوره بيانا ردا على ما سبق وأعتبر أن مرحل الاستكشاف التي لم تكن دون فائدة، قد انتهت ويجدر بنا أن "تبدأ المفاوضات أو التفاوض ولا نتهرب منه" باعتماد "جدول أعمال محددة بقدر الإمكان".

-ضمانات تقرير المصير وحقل تطبيقه، وإذا ما أنتهك فسيكون نفيا للاستقلال بالذات".

-المرحلة الانتقالية التي تمتد من وقف إطلاق النار إلى يوم تقرير المصير يتعلق الأمر في هذه المرحلة " بتخليص الشعب الجزائري من نفوذ وضغط الجهاز

[1]- صالح بلحاج ، نفس المرجع ، ص 396.
[2]- رضا مالك، المصدر السابق، ص، 207

الإداري الاستعماري و استبداله بإدارة توفر للشعب كل الضمانات لكي يقرر مصيره بنفسه بحرية".

-الضمانات لفرنسيين الجزائر نحن منفتحون على كل الاقتراحات "الحدود الوحيدة للضمانات التي تعتبرها ضرورية هي بالذات تلك التي تهدد أساس دولة في طور البناء.

-آفاق التعاون: نحن مستعدون أن ندرس في هذا الإطار كل اقتراحات الوفد الفرنسي، ومتى تمت تسوية الصحراء، يبدو لنا التعاون الاقتصادي سهلا ومرحبا به".

-ضرورة اتخاذ الترتيبات التقنية الأزمة لوقف إطلاق النار.[1]

وفي يوم 27 جويلية، طلب لويس جوكس من كريم بلقاسم لقاء على إنفراد بينهما. قال رئيس الوفد الفرنسي: " نظرا للموقف المعارضة والبرلمان لابد من تسوية بعض النقاط مهما كان الأمر، وبخاصة ضمانات الأقلية الأوربية فأجاب كريم: "أنا أقدر موقفكم. ولكن نحن أيضا لنا مشاكل مشابهة ، فمجلسنا الوطني ليس أسهل من برلمانكم ... ليس في مقدورنا أن نقدم أي تنازلات حول المشاكل الثلاث الكبرى الآتية:

-لن نوقف المعارك إلا بعد اتفاق سياسي.

-تقرير المصير سيطبق في كامل التراب بما في ذلك الصحراء.

-تعتبر المحميات – ولاسيما المرسى الكبير – جزءا من ترابنا المتمتع بالسيادة.

ويوم 28 جويلية، في اجتماع الأخير بعد الزوال أعلن كريم بلقاسم أنه نظرا لعدم الاتفاق على الوحدة الترابية، ينبغي تعليق المفاوضات، ثم أضاف: "عندما يكون مبدأ السلامة

[1]- موريس فايس، **نحو السلم في الجزائر .مفاوضات ايفيان من ارشيف الدبلوماسية الفرنسية 1961-1962**، ترجمة الصادق سلام دار عالم الأفكار.ط1، الجزائر، 2013، ص391.

الترابية مقبولا من فرنسا، كل شيء يصير ممكنا من جديد ،[1] وأن الاتصال سيبقى قائما بين الجانبين.

انتهت مفاوضات لوغران كسابقتها في إيفيان بالفشل.قال الوفد الجزائري إن سبب هذا الإخفاق هو الموقف الفرنسي العام من مختلف القضايا الأساسية وهو رأي بن خدة حيث قال: "أن الحكومة المؤقتة لم تكن تنتظر أي شيء من هذه لجولة وأن تكتيكها كان الذهاب إلى لوغران لإحداث القطيعة حول قضية الصحراء لأن موضوع سلامة التراب الوطني أسهل للفهم من طرف الرأي العام الدولي.[2]

ه- لقاء بال الأول (28-29 أكتوبر 1961):

جرى اللقاء الأول في مدينة بال – سويسرا – يومي 28-29 أكتوبر 1961 يتكون الوفد المكلف بالاتصال مع الفرنسيين من محمد بن يحي ورضا مالك ويمثل ديغول في هذا اللقاء برونو دولوس وكلود شايبي وتبقى الوحدة الترابية بالنسبة أهم الاهتمام الأساسي حيث ركز مندوبا بالجزائر النقاش حول الصحراء وقد رد عليهما أنه "فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء لا يكون هناك غموض إذا أحدث الاتفاق بيننا على سياسة عامة للتعاون" إلا أن الوفد الفرنسي رفض أن يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء وأثار الوفد من جهة أخرى مسألة أخرى هامة بالنسبة إليه وهي: "مبدأ ترك الأخذ بالثأر" وحسب هذا المبدأ فإن على الدولة الجزائرية المقبلة أن تمتنع عن إصدار أي عقاب على الجزائريين "الذين تعاونوا مع فرنسا ومتابعة تجاربها الفضائية والنووية وعلى المستوى الاقتصادي تبقى المسألة المسيطرة وهي استغلال البترول في الصحراء ، كانت فرنسا تريد التأكيد على الحقوق

[1]- موريس فايس، نفس المصدر، ص394

[2]- Ben khedda Ben yacef les accord d' evtan p 25.

المكتسبة وإنشاء هيئة تقنية ثنائية لاستغلال الثروات الكامنة تحت أرض الصحراء لكن الأقلية الأوربية بقيت حجر عثرة في المفاوضات إذ طالب ديغول لها ما يلي:

-مبدأ ازدواجية الجنسية.

-احترام العقيدة الدينية واللغة والأحوال الشخصية.

-المشاركة في المجالس السياسية بنسبة 10 % والمجالس البلدي المهنية.

-حرية تنقيل الأموال لمدة محددة.[1]

إن الضمانات التقنية لتقرير المصير لجبهة التحرير تتكفل بها لجان الرقابة الخاضعة للسلطة التنفيذية المؤقتة والمكلفة بمراجعة ووضع القوائم الانتخابية وإجراء الاقتراع وتثير المرحلة الانتقالية ثلاث مسائل:

1 تبدأ المرحلة المؤقتة الأولى من وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال.

2 تهيئ السلطة التنفيذية المؤقتة الاستفتاء وتحويل الصلاحيات وتبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية إلى غاية تقرير المصير ويرأس المندوب العام اللجنة التنفيذية المؤقتة ويحتفظ بالمسؤولية فيما يتعلق بالأمن العام بواسطة القوة المحلية.

3 المرحلة المؤقتة الثانية: تحدد المدة لتحضير الانتخابات العامة الخاصة بالمجلس التأسيسي الجزائري في ظرف ثلاثة أسابيع أو شهر.

واقترحت فرنسا تعاونا اقتصاديا وماليا وثقافيا وتقنيا مقابل المحافظة على مصالحها في الجزائر وفي الصحراء.وتطالب فرنسا بنظام الأفضلية وانتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك وضمان الاستثمارات وملكية الفرنسيين. أما ما يتعلق بالتواجد العسكري فقد طلب للمرسى الكبير مدة غير محدودة لا كمنطقة ترابية فرنسية كما ألح الفرنسيون على

[1]- بن يوسف بن خدة، **إتفاقيات إيفيان** , ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2002، ص ص 29،30

ذلك في السابق ولكن كقاعدة تحت السيادة الجزائرية أما القواعد الأخرى فستكون معسكرات يتوقف فيها الجيش وتقترح فرنسا لإحلال السلام.

بالإضافة إلى ما يلي:

-وقف إطلاق النار(يحدد محتواه فيما بعد).
-اتصالات سرية ترمي إلى اتفاق سياسي شامل يعلن نهاية القتال.
-لا يطلق سراح الخمسة إلا مع وقف إطلاق النار.
-الإفراج العام على المعتقلين.

ويتوقع الفرنسيون إنهاء المحدثات في نهاية شهر نوفمبر وإعلان وقف إطلاق النار في بداية سنة 1962 تلك هي وجهة نظر الحكومة الفرنسية في اللقاء الأول الذي وقع بمدينة بال السويسرية ودرست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اجتماع لها الرد الملائم على الأسئلة والذي سيقدم في اللقاء، الثاني ببال.[1]

أي بعد عشرة أيام فيما بعد ولم تخفف الحكومة ضغطها على ديغول خاصة وأن الوفد الفرنسي أثار قلق ديغول أمام انتفاضات الجماهير الجزائرية، أي المظاهرات التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا يوم 17 أكتوبر 1961 وفي الجزائر أيضا فكان من مصلحة المفاوضات أن لا يخفف هذا الضغط. وهكذا دعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961 م ليعبر عن تمسكه "بالاستقلال والوحدة الترابية" واستجاب الجزائريون كتلة واحدة لهذا النداء والتقى من جديد الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي يوم 09 نوفمبر ببال.[2]

[1]- بن يوسف بن خدة، **إتفاقيات إيفيان** , نفس المصدر، ص ص37،34.
[2]- Ben Khédra B enyoucef , les accord d'évian , p ،31.

و -لقاء بال الثاني 9 نوفمبر 1961.

كلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

-يخضع حق التجمع للرقابة.

-المشاركة في المجالس باعتبار العدد.

-مراقبة نقل ل الأموال إلى فرنسا.

-التواجد العسكري: يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد.

-عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة.

-إنهاء التجارب النووية والفضائية.

-جلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد

* المرحلة الانتقالية: من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال لمدة 6 أشهر

* الهيئة التنفيذية المؤقتة: لا يرأسها فرنسي بل جزائري مسلم يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن.

يهيئ الاستفتاء ويجري تحويل في الإدارة والشرطة، تخضع الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية للسيادة الفرنسية.

- البترول: يكون وضع قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية وتكون وظيفة الهيئة التقنية بحتة ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.
- منطقة الفرنك: إنشاء مؤسسة إصدار النقد والمراقبة على تنقيل الأموال.[1]

[1]- موريس فايس، المصدر السابق، ص 401.

وفي النهاية ساعد الرد الإيجابي للحكومة على طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا على تهدئة الجو – إن هذا التنازل الذي يعتبر بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شيئا عاديا سيعيد الحوار إلى مجراه الحقيقي.و لكن بينما كانت الحكومة الجزائرية في محادثات مع الحكومة الفرنسية، كان الرأي العام الجزائري والدولي يوجه اهتماماته لهذه المحادثات ارتأى المعتقلون في سجون فرنسا أن يعلنوا فجأة القيام بإضراب عن الطعام. على إثر ذلك أوقفت المحادثات السرية، إذ لم يمكن من اللائق بسبب الإضراب عن لطعام.أن تتواصل المحادثات أمام الأخطار التي تهدد المعتقلين وعندما أراد الوفد الفرنسي استئناف المحادثات كان الجواب في يوم 15 نوفمبر 1961 "انتظروا إلى أن يتضح الوضع الناشئ عن الإضراب عن الطعام".[1]

ي – لقاء دحلب–جوكس 9 ديسمبر 1961

لم تستأنف المحادثات إلا بعد انتهاء الإضراب وذالك يوم 9 ديسمبر 1961 حيث تمت باللقاء الذي جرى بين دحلب وجوكس وكان الأول مرفوقا بمحمد بن يحي والثاني ببرونو دولاس (bruno de leusse) وبقي ظل الصحراء مخيما على المحادثات بحيث أصبحت مسالة الاستفتاء معلقة لان جوكس اقترح فكرة استفتاء منفصل فيما يخص قبائل الطوارق الرحل وقبائل الرقيبات في منطقة تندوف وحددت بدقة وظيفة السلطة التنفيذية المؤقتة ويقول جوكس " إن ما يتعلق بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فإننا نريد يتم حلها عقب ذالك " فأجابه دحلب على أن " الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستبقى مرجعا في حالة إخفاق الهيئة التنفيذية المؤقتة".[2]

[1] بن يوسف بن خدة، **إتفاقيات إيفيان**، المصدر السابق، ص 39
[2]- موريس فايس، المصدر السابق ص418

2 2 المفاوضات الرسمية:

أ -مفاوضات لي روس 11-19- فيفري 1962 (الاتفاق النهائي):

تمت التسوية التي سميت فيما بعد اتفاقيات إيفيان في هذه الجولة التي كانت على غرار الاتصالات السابقة سرية ولكنها موسعة، حيث جرت بين وفدين هامين كما في إيفيان ولوغران أثناء السنة الماضية، أرسلتا الجبهة وفد يتكون من أربعة وزراء هم: كريم بلقاسم رئيسا، وسعد دحلب وبن طوبال، و محمد يزيد، وحوالي عشرين خبيرا منهم بن يحي ورضا مالك وعدد من الحراس وضم الوفد الفرنسي ثلاث وزراء وهم رئيس الوفد لويا جوكس،و روبير بيرو، وجوندو بروغلي بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمشاركين منهم برونو دولوس وكلود شابي ورواند بيوكار والجنرال دوكاما.

كان الهدف من هذه الجولة وفقا لرغبة ديغول التوصل إلى إتفاق شامل ينتهي بالتفاهم حول شروط عقد ندوة رسمية نهائية تتوج بوقف القتال، لاسيما وأن الوضع في الجزائر كان في تلك الأثناء يسير من سيء إلى أسوء نتيجة الحرب التي قامت بها منظمة الجيش السري التي هاجمت ديغول والجزائريين معا.

إبتداءا من اليوم الثالث في المفاوضات كان الطرفان قد توصلا إلى اتفاقات مبدئية حول اغلب الإشكاليات وبقيت التنازلات المتبادلة المنتظرة لوضع النصوص النهائية.[1]

وفي اليوم الأخير من الندوة، يوم الأحد 18 فيفري اتصل ديغول بلوي جوكس وروبير بيرو هاتفيا وبعد أن استمع إلى عرضهما وعلم من خلاله أن الاتفاق قد تحقق بصورة شبه نهائية في مجالات كثيرة قال لهما: الأمر الأساسي هو الوصول إلى اتفاق إلى وقف القتال ثم تقرير المصير مادام هذا الاتفاق لا يستسيغ انقلابات عظيمة ومفاجئة في الظروف الراهنة المتعلقة بالمصالح المادية والسياسية حوالي الساعة الثالثة من ليلة 18-19 فيفري 1962 استعرض الوفدين سلسلة الاتفاقات الحاصلة في مختلف المجالات

[1]- رضا مالك، المصدر السابق، ص 218

ولاحظ أنها كافية لعقد ندوة رسمية نهائية تتم فيها تسوية المسائل العالقة وتنهيه بإعلان وقف القتال، شريطة أن يصادق على تلك الاتفاقيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية صاحب الاختصاص في موضوع وقف القتال.

ب – اتفاقية أيفيان من 07 إلي 18 مارس 1962:

بعد انتهاء محادثات لي روس وعودة الوفد الجزائري المفاوض إلي العاصمة التونسية للقاء الحكومة الجزائرية في 20فيفري 1961 وبعد دراسة مسودة الاتفاق الحاصلة بين جبهة التحرير الوطني والوفد الفرنسي تم استدعاء أعلي هيئة في الثورة وهو المجلي الوطني للثورة التحريرية ممثلا في 71 عضو في فترة ما بين 22 إلي 27 فيفري 1962 بطرابلس الليبية تمت المصادقة علي مسودة الاتفاق بأغلبية 45 صوت من مجموع 49 وأربعة ضد المشروع وهم أعضاء هيئة الأركان أبرزهم هواري بومدين، كما صادق علي هذه المسودة الأعضاء المعتقلين رفقاء أحمد بن بلة، [1] وتبعا لذلك أصدرت الحكومة الفرنسية بيان وآخر لنظيرتها الجزائرية بيانات يؤكدون فيها مواصلة المفاوضات يوم 07 مارس 1962 في أيفيان الفرنسية وكان الوفد الفرنسي يستمع بإدارة قوية لحل القضية الجزائرية وقابله الوفد الجزائري بالصديد من التنازلات مادام أن الفرنسيين مستعدين للاعتراف بسيادة الجزائر واستقلالها كليا عن فرنسا، [2] وتوصل الطرفان بعد جهد جهيد وجولات ماراتونية إلي عقد اتفاق يوم 18 مارس 1962، أهم ما جاء فيه هو ووقف إطلاق النار في اليوم الموالي أي في 19 مارس 1962 علي الساعة منتصف النهار وفي نفس اليوم أخرجت فرنسا علي الزعماء الخمسة كما نص الاتفاق علي:

–انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء استفتاء تقرير المصير.

–إطلاق جميع المساجين السياسيين خلال 20 يوما من اتفاق وقف إطلاق النار.

–تنصيب هيئة تنفيذية تشرف علي الانتخابات الخاصة بتقرير المصير.

[1]- موريس فايس، المصدر السابق، ص488.
[2]- رضا مالك، المصدر السابق، ص30.

-يجري الاستفتاء في كامل التراب الجزائري.

-حل النزاعات بالطرق السلمية.

-احتفاظ الأوروبيين بجنسيتهم وأملاكهم.

-تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسي الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد.[1]

وبقيت كل الإجراءات من بينها الاستفتاء والهيئة التنفيذية مسألة وقت فقط إلي غاية الإعلان الرسمي لاستقلال الجزائر يوم 5 جويلية 1962.

[1]- بن يوسف بن خدة، **إتفاقيات إيفيان** , المصدر السابق، ص ص93،94.

الخاتمة

الخاتمة:

لم يكن أحد يتوقع أن تندلع الثورة التحريرية على الأقل في سنة 1954 فقد كانت مفاجأة للجميع للعدو والصديق في الداخل والخارج فوصفت بأنها عمل فوضوي وبأن وقتها لم يحن وإنها تهدد لسلام العالمي وأقرب موقف للثورة التزم أصحابه الصمت بمزيج من الفرح والخوف، إن هذا الاندفاع القوي في العنف الثوري كان ردة فعل على الاندفاع القوي للاستيطان والإدماج والتهميش وسلب الحريات من طرف الاستعمار الفرنسي، وباندلاع الثورة في عزة نوفمبر 1954 كان لزاما على قادتها التعريف بها و بأهدافها ووسائلها ووجهة نظر قادتها في الداخل، أما في الخارج فأن العالم الذي كان يبحث عن السلم فأنه كان في حاجة أكثر إلى الإقناع وإظهار الحجج لمشروعية هذا العنف الثوري ومما سبق بيانه في الموضوع وجدنا أن قادة الثورة عملوا على المستوي الدبلوماسي بنفس الوتيرة على نظيره العسكري وللبحث عن تأييد والدعم أولا من الحلفاء الطبيعيين الأقرب فالأقرب تاريخيا وجغرافيا بدأ من محاولة توحيد العمل الثوري في أقطار المغرب العربي وصولا إلي إقناع الإخوة العرب والمسلمين كافة بأهمية تقديم العون وإظهار التعاطف اتجاه كفاح الشعب الجزائري، وفي مرحلة أخرى توسع النشاط الدبلوماسي للثورة جغرافيا ليشمل العالم الآفروآسيوي الذي له تجربة كبيرة في مجال مكافحة الاستعمار لتشكيل كتلة مدافعة عن الثورة وعن مطالب الشعب الجزائري والتي مهدت الطريق إلى أن تصبح الثورة التحريرية واقع أمام العالم كله بل وأصبحت أهم القضايا العادلة في الرأي العربي والآفروآسيوي والعالمي وانتقلت من عمل فوضي غير مضمونة النتائج إلى قضية حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما انتقلت الثورة من قضية شأنا داخليا فرنسيا إلى قضية كفاح ضد الاستعمار كما استطاعت من خلالها الدبلوماسية الجزائرية بدأ من الوفد الخارجي وانتهاءا بالحكومة المؤقتة أن تصحح الأطروحة والدعاية الاستعمارية القائمة على تقزيم الثورة وتهميشها، كما و استطاعت كسب تأييد العالم الحر الذي يسعي إلى كسر قيود الاستعمار ومحاربة كافة أشكال الظلم،

كما استطاعت الدبلوماسية الثورية لجبهة التحرير الوطني أن تثب العالم كله مدى كفاءة المفاوضين الجزائريين باستغلال تطور الأحداث العسكرية لصالح جبهة التحرير الوطني واستطاعت بذلك تحقيق كل أهداف الثورة رغم طول المسيرة وصعوباتها والعوائق التي شهدتها خاصة القانون الدولي رغم قوة الآلة الدبلوماسية الفرنسية ومكانتها في العالم وخبرتها فإنها قد رضخت وفشلت في جميع مناوراتها في المفاوضات، إن دل على شيء فإنما يدل على نجاح العمل العسكري والعمل الدبلوماسي وتكاملهما ومدي إحاطة الدبلوماسيين الجزائريين بالأوضاع الدولية وظروف الحرب وكيفية استغلالها دبلوماسيا إلي غاية التوقيع على وقف إطلاق القتال في 18 مارس 1962 وتنفيذه في اليوم الموالي.

.

الملاحق

الملحق رقم: 01

بيـــان فـــاتـح نـــوفـمـبـر 1954

"أيها الشعب الجزائري،

"أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

"أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة، والمناضل بصفة خاصة–نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الإنتهازية".

"فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية –بعد مراحل من الكفاح– قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية –في الواقع– هو خلق جميع الظروف الثورية بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الإستقلال والعمل. أما الأوضاع الخارجية فإن الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف أخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد. فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف أن تتحقق أبداً بين الاقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها قد إندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث. وهكذا، فإن

حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيء وهي محرومة من سند الرأي العام الضروري. لقد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الإستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز على أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة!

"أمام هذه الوضعية التي يخشي أن يصبح علاجها مستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

"وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلين عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الإستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية.

"ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم: **جبهة التحرير الوطني.**

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الإجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى إعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الإستقلال الوطني بواسطة:

1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2) إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2) تجمع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

"إنسجاما مع المبادىء الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

"**ان جبهة التحرير الوطني**، لكي تحقق هدفها، يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

"إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق".

"وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة،

وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1) الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التى تجعل من الجزائر أرضا فرنسية، وتنكر التاريخ والجغرفيا واللغة والدين والعادات التي يتميز بها الشعب الجزائري.

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وأيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل :

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو إقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الإختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الإثنتين على أساس المساواة والإحترام المتبادل".

"أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته. إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو إنتصارك.

"أما نحن، العازمين على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك".

فاتح نوفمبر 1954
الأمانة الوطنية

---

1 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 576-579.

الملحق رقم: 02

القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني الجزائري

أعضاء اللجنة التنفيذية الثورية للوحدة والعمل الذين وقع الإختيار عليهم يوم 23 جوان 1954 من طرف أعضاء لجنة 22 الذين ينتمون إلى حزب الشعب الجزائري :

1. مصطفى بن بولعيد
2. العربي بن مهيدي
3. رابح بيطاط
4. محمد بوضياف
5. مراد ديدوش
6. كريم بلقاسم *

وقد كان أعضاء هذه اللجنة الستة يعملون بالتنسيق مع زملاءهم الذين طلبوا اللجوء السياسي إلى مصر بعد قيامهم بأعمال ثورية في الجزائر ومطاردتهم من طرف الشرطة الفرنسية. وتتكون قائمة هؤلاء الزعماء من :

7. حسين آيت احمد
8. احمد بن بلة
9. محمد خيضر

---

2 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 580.

الملحق رقم: 03

القيادة الثانية لجبهة التحرير الجزائري
أعضاء لجنة التنسيق والتنفيد (الأولى)

بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيد (أولى) لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وهي تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1 .عبان رمضان ..... مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج
2. بن يوسف بن خدة ..... مكلف بالإعلام والإتصال بالمنظمات
3. العربي بن مهيدي ..... مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن
4. سعد دحلب ..... مسؤول عن صحيفة "المجاهد" والدعاية
5. بلقاسم كريم ..... مكلف بالعمل العسكري

---

1 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 581.

الملحق رقم: 04

القيادة الثالثة لجبهة التحرير الوطني

لجنة التنسيق والتنفيد (الثانية)

بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت من عام 1957، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيد ثانية لجبهة التحرير الوطني الجزائري تتكون من 9 أعضاء، هم :

1. عبان رمضان
2. عباس فرحات
3. لخضر بن طوبال
4. عبد الحفيظ بوصوف
5. محمود شريف
6. محمد الأمين دباغين
7. كريم بلقاسم
8. عبد الحميد مهري
9. عمر أوعمران

---

1 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 582.

الملحق رقم: 05

القيادة الرابعة لجبهة التحرير الوطني

لجنة التنسيق والتنفيد (الثالثة)

في شهر أفريل من عام 1958 تشكلت لجنة تنسيق وتنفيذ (ثالثة) وهي تتكون من :

1 – كريم بلقاسم، مسؤول عن جيش التحرير الوطني الجزائري

2 – عبد الحفيظ بوصوف، مسؤول عن الإتصالات والإستخبارات

3 – لخضر بن طوبال، مسؤول عن جبهة التحرير الوطني الجزائري

4 – عمر أوعمران، مسؤول عن التسليح

5 – محمود الشريف، مسؤول عن المالية

6 – فرحات عباس، مسؤول عن الإعلام

7 – محمد الأمين دباغين، مسؤول عن العلاقات الخارجية

8 – عبد الحميد مهري، مسؤول عن الشؤون الإجتماعية

---

1 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 583.

الملحق رقم: 06

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة، وتتكون هذه الحكومة من :

1 – رئيس مجلس الحكومة ..... فرحات عباس

2 – نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة ... كريم بلقاسم

3 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... احمد بن بلة

4 – وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا) ..... حسين آيت احمد

بيطاط رابح

محمد بوضياف

محمد خيضر

5 – وزير الشؤون الخارجية ..... محمد الأمين دباغين

6 – وزير التسليح والتموين ..... محمود الشريف

7 – وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال

8 – وزير الإتصالات والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف

9 – وزير شؤون شمال إفريقيا ..... عبد الحميد مهري

10 – وزير الشؤون الإقتصادية والمالية ..... احمد فرنسيس

11 – وزير الإعلام ..... محمد يزيد

12 – وزير الشؤون الإجتماعية ..... بن يوسف بن خدة

---

1 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 584.

الملحق رقم: 07

الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزئرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية أسماؤهم:

1 – رئيس مجلس الحكومة ..... عباس فرحات

2 – نائبه ووزير الشؤون الخارجية ..... كريم بلقاسم

3 – نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا) ... احمد بن بلة

4 – وزير دولة ..... محمدي السعيد

5 – وزراء للدولة (مسجونين بفرنسا) ..... حسين آيت احمد

رابح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

6 – وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية ..... عبد الحميد مهري

7 – وزير الإتصالات والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف

8 – وزير الشؤون المالية والإقتصادية ..... احمد فرنسيس

9 – وزير الإعلام ..... محمد يزيد

10 – وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال

وكما يلاحظ فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال.

ثم إن الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة" التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب" وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين، قايد احمد، علي منجلي.

---

1 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 585،586.

الملحق رقم: 08

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 إجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، وقرروا تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1 – رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية والشؤون الإقتصادية .. بن يوسف بن خدة
2 – نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية .... كريم بلقاسم
3 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... احمد بن بلة
4 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... محمد بوضياف
5 – وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال
6 – وزير دولة ..... محمدي سعيد
7 – وزير دولة (في السجن) ..... حسين آيت احمد
8 – وزير دولة (في السجن) ..... رابح بيطاط
9 – وزير دولة (في السجن) ..... محمد خيضر
10 – وزير الشؤون الخارجية ..... سعد دحلب
11 – وزير التسليح والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف
12 – وزير الإعلام ..... محمد يزيد

---

1 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 587.

الملحق رقم: 09

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية
اللجنة الادارية — الامانة العامة
بمطحاء شارتس رقم ٢ الجزائر
الهاتف : ٢٢٧٠٠٤

Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques
Comité Directeur
Secrétariat Général
2, Place de Chartres
ALGER
Téléph. : 27704

صايل دي لون (فرنسا)
الجزائر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ١٩٥ ١٩٥ Alger, le

يسرني ، انا الحاج احمد مصالي ، رئيس الحركة القومية الجزائرية ، بأن أبادل سعادة الاستاذ الكبير السيد عبد الخالق حسونة ، بصفته ممثلا عاما لجامعة الدول العربية ، وحضرات السادة معاونيه الاستاذين — التحية العربية — الاسلامية .

ويسعدني ان انهي لحضراتكم ، ولكل من يلقي على هذا التوكيل ، بأني قد فوضت ووكلت نيابة عني ، وعن الحركة الوطنية الجزائرية التي اتشرف برئاستها — الاستاذ احمد مؤذنة امين الحركة ، والمشرف عن شؤونها الخارجية .

وذلك للسفر الى الشرق للاتصال بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وبسائر القائمين على شؤون الشرق العربي — الاسلامي — الاسيوي من حكوميين ، وبرلمانيين ، ودبلوماسيين ، وشعبيين ، ليشرح لحضراتهم مختلف اوجه القضية الجزائرية ، وملابساتها ، وخاصة منذ اندلاع ثورتنا المباركة .

وتجري صلاحية هذا التوكيل ، وهذا التفويض منا للأخ احمد مؤذنة على كل ما يقوم به من بحث شؤون وافدنا في مصر ، وبرانية اعماله ، وتنظيم تكوينه ، واعادة تأسيسه بما اتفقت عليه كلمتنا ، واتفقته رغبة الاحرار والمجاهدين .

ولهذا فنحن نرجو من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ومن كل من يهمه هذا التوكيل من رسميين ، وحكوميين ، وشعبيين في سائر الدول العربية ، والاسلامية والاسيوية ، ومن اعضاء وفدنا في مصر — ان يتعاملوا بملتقاه مع الاستاذ احمد مؤذنة ، وان يتعاونوا معه ، ويسهلوا له مهمته التي هي مهمة كل الاحرار والمجاهدين الجزائريين .

كما نرجو من الامانة العامة ان تتكرم بأن تبعث من هذا التوكيل نسخا الى سائر وزراء خارجية الدول العربية ، والى حضرات السادة الممثلين الدبلوماسيين : العرب والمسلمين والاسيويين في مصر .

الامضاء (مصالي الحاج احمد)

صايل دي لون (فرنسا) في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

مصالي الحاج احمد

رئيس الحركة القومية الجزائرية
والمعتقل تحت الحراسة البوليسية
بصايل دي لون (فرنسا)

1 - فتحي الذيب، المصدر السابق، ص 642.

الملحق رقم: 10

جيـــش التحـــريـــر للمغرب العـربي

بلاغ رقـــم 1

" بسم الـه الرحمن الرحيم "

" واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم واخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وانتم لا تظلمون "

بتوفيق من الله اقتتم جيش التحرير المكون من مجموع الحركات الوطنيه الفدائيه في جميع اقطار الشمال الافريقي باكورة كفاحه بالعمليات المشتركه الاخيره . والقياده المشتركه لجيش التحرير التي هي من صفوف المكافحين والمجاهدين والممثلين الحقيقيين لافراد الحركات الوطنيه الفدائيه في داخل البلاد بعد ان فشلت الرجعية الفاسده فيما تدعيه واهت المنفعة الشخصيه المستعمرين واعوانهم من الخونه عن رؤية الحق ـ تعلن للعالم اجمع عن اهدافها الاتيه :

١ ـ الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لاقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب الشرعي الى عرشه بالـــرباط .

٢ ـ عدم التقيد باي اتفاقات عقدت او تعقد مستقبلا لا تحقق الهدف الاول بالكامل .

٣ ـ اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارج على ما اجمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائيه وان مثل هؤلاء لا يمثلون الا انفسهم وكل ما تاسست البلاد من مفاسدهم .

وستوالى القياده المشتركه لجيش التحرير اصدار بلاغات دوريه من مركز قيادتها السريه في داخل بلادنا العزيزه لتوضيح الحاله للشعب المكافح واطلاعه على الاساليب الخطيره التي يلجا اليها المغرضون لاستمرار الزج بالشعب في اغلال الاستعمار الفرنسي الابدي .

وبعد الاستعداد الطويل يعلن جيش التحرير للشعب انه بحمد الله لديه الامكانيات الكافيه للاستمرار في الكفاح حتى يحقق اهدافه كاملة غير منقوصه . ويهيب بالمواطنين ان يقوم كل منهم بواجبه نحو وطنه وان يكون درعا يحمي ظهور المجاهدين . كما يحذرهم من الخونه الذين قد ينبثون في صفوفهم ومن المغرضين الانتهازيين وضعاف النفوس ومثبطي الهمم .

وتدعو قيادة الجيش المواطنين ان يكون شعارهم دائما الكفاح العظيم وان يتحروا الحقيقه عن اعمال المقاومة واخبارها من بلاغاتنا الدوريه وتحذرهم من الاستماع الى الاشاعات المغرضه التي ترمي الى التقليل من شان الكفاح

يـا أهـــــل المغـــــرب

ان جيش التحرير يؤمن بان الطريق الذي سلكه لتحرير بلاده من ذل الاستعمار الفرنسي هو السبيل الوحيد لتحقيق اهدافنا السامية وان العالم اليوم لم يعد فيه مكان للضعفاء . ان هدفنا الاكبر هو القضاء على قوات الاستعمار الفرنسي في جميع صوره وفي الوقت نفسه تهيب بالمواطنين الا يتشبهوا بالمستعمرين في الاعتداء على الاطفال والنساء والعجزة تشبيا مع مبادئ ديننا الحنيف .

" يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون "

اللـــــه اكـــــبر وحـــي على الجهـــاد

جيش التحرير للمغرب العربـــي

(حركة المقاومة المغربية ـ جبهة التحرير الوطنية الجزائرية)

---

1 - فتحي الذيب، المصدر السابق، ص 649.

البيليوغرافيا

المصادر باللغة العربية:

1 أحد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة** ، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2002.

2 أحمد الخطيب، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1958.

3 أحمد الشقيري، **الجامعة العربية ،كيف تكون جامعة ...وكيف نصبح عربية؟**، ط1، المؤسسة بلعربية للنشر والتوزيع مصر، 2005.

4 أحمد الشقيري، **دفاعا عن فلسطين والجزائر** ، **تعريب خيري حماد** ، ط1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1962.

5 -أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، ج3**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

6 -بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات أيفيان، ترجمة لحسن رغدار** – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

7 -بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.

8 -رضا مالك، **الجزائر في افيان تاريخ _المفاوضات السرية 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،2003.

9 -سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر.

10 – صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، 2008.

11 – فتحي الذيب ، **جمال عبدالناصر والثورة الجزائرية** ، دار المستقبل العربي، ، القاهرة، 1984.

12 – محمد العربي الزبيري، **مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

13 – محمد حربي، **الثورة الجزائرية –سنوات المخاض– ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

14 – محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر**، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت1985.

15 – محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة، لبنان، 1983.

16 – محمد علي الرفاعي، **الجامعة العربية وقضايا التحرر** ، ط 1، الشركة المصرية للطبع والنشر، مصر، 1971.

17 – مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898–1938**، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEB، الجزائر، 2007.

18 – موريس فايس، **نحو السلم في الجزائر – مفاوضات أيفيان من أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 1961–1962**، ترجمة الصادق سلام دار عالم الأفكار، ط1، الجزائر، 2013.

19 – **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني** (1954–1962)، وزارة الإعلام والثقافة، 1979.

20 – يحي حلمي رجب، **الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976.

المصادر باللغة الفرنسية:

1 – Ben janin stara, **Diectiomaire biographique des militants marianistes Algériens 1926-1954**, fd. L'Harmattan, Paris,1985.

2 – Mohamed Harbi, **Les archives de la Révolution algérienne**, Pris, ld Les jeune Afrique.

المراجع باللغة العربية:

1 أحسن بو مالي، **إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولي (1954-1961)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر، 1995.

2 أحمد بشيري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية** - منشورات تالة، الجزائر، 2005.

3 إدريس الرشيد، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981.

4 إدريس خيضر، **البحث في التاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)**، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2005.

5 إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، منشورات دار السلاسل الكويت.

6 بن ابراهيم العقون عبد الرحمن، **الكفاح القومي والسياسي (1947-1954)**، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

7 حسن تحسين، **منظمة الدول الأفريقية** ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.

8 حماد خيري، **قضايانا في الأمم المتحدة** ، ط 1، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1962.

9 شوقي جمل، **الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها من مؤتمر أكرا 1958 إلي مؤتمر تنمية الصناعة الإفريقي الأول بالقاهرة** ، الدار العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1966.

10 - صالح بن القبي، **الدبلوماسية بين الأمس واليوم-الدبلوماسية الجزائرية من 1830الي 1962**"، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

11 – الطاهر آيت حمو، **رجال صنعوا التاريخ لقاء مع بن يوسف بن خدة**، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011.

12 – عبد العزيز الرفاعي، **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال** ، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، القاهرة.

13 – عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاستثمار، الجزائر.

14 – عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954–1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

15 – عبد المالك عودة، **قضية الجزائر في الأمم المتحدة** ، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1995.

16 – عبد الواحد الناصر، **المتغيرات الدولية الكبرى، متغيرات السياسة الدولية في بداية القرن الحادي والعشرين**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2004.

17 – عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة،. المجلد الرابع** ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،1995.

18 – عثمان الطاهر علية، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال ، الجزائر، 1996.

19 – عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997.

20 – عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة –ج 3–**، دار البعث، قسنطينة الجزائر، 1991.

21 – عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**،_دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

22 – عمر توفيق كمال، **الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،مصر ، 1986.غالب علي الرودي، **محاضرات في العلوم الإنسانية، البصرة**، العراق ،1965.

23 – لونيسي ابراهيم، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية الكبرى (1954–1962)**، دار هومة، لجزائر2007.

24 – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939**، ترجمة أحمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2011.

25 – محمد العربي ولد خليفة، **الثورة الجزائرية معطيات وتحديات** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1991.

26 – محمد بوسلطان ، **القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

27 – محمد بوسلطان، **القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

28 – محمد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن** ، دار القصبة، الجزائر، 2007.

29 – محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني** ، دار العلوم، الجزائر، 1996.

30 – مصطفى الغاشي، **الرحلة المغربية والشرق العثماني، محاولة في بناء الصورة**، ط1، مؤسسة الانتشار العربي ببيروت، 2015.

31 – مصطفي طلاس، **الثورة الجزائرية**، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، 1984.

32 – مومن معمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلي جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة، الجزائر 2003.

33 – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، ج2، ط2، الجزائر، متحف الوطني للمجاهد.

34 – يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب** ، ج2، دار الهدي، الجزائر، 2009.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Abdelmajid Belkarroubi **Lnaisance et la roconecence de la republique Algerien**; ed. bruylant. Broxelle 1972.

2- Khalfi Mameri, **les mations uniesfoce a la question algérienne** (1954-1962) sned, Alger, 1969.

3- Michel Moore. **Dictionnaire encyclopédique d'histoire.** Tome II. Bordeaux. 1978.

4- **L'Algérie en guerre,** affive publication ،Mohamed Teguia universitaires, alger, 2007.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- فتح الدين أزواو،**البعد العربي الإسلامي في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر (1927-1962)**، رسالة دكتوراه ، تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014.

2- أمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، رسالة ماجستير تاريخ معاصر-قسم التاريخ-جامعة الحاج خيضر-باتنة، الجزائر، 2006.

3- خشان محمد، **مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة(1947-1957)**، ماجيستر تاريخ حديث ومعاصر جامعة الجزائر، 2002.

4- شرف الدين أحمد رضوان، **جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي**، رسالة ماجستير قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1983.

5- العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي** ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.

6 عز الدين جعزة، **فرحات عباس ودوره غب الحركة الوطنية ومرحلة _الاستقلال (1899–1985)**، مذكرة ماجستير تاريخ معاصر–قسم التاريخ– جامعة مستوري، قسنطينة، الجزائر، الجزائر، 2005.

7 عمر بو ضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958–1959)**، رسالة ماجستير–جامعة الجزائر– قسم التاريخ، 2002.

8 –كريمة عرعار ، **دور رجال جمعية العلماء المسلمين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحررية**– رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2006.

المجلات والدوريات:

1 أحمد حمدي، **البعد الإعلامي لبيان أول نوفمبر، مجلة الشرطة الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني**، العدد 35، الجزائر، نوفمبر 1987.

2 –بن يوسف بن خدة، **الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزا ئرية، مجلة أول نوفمبر**، العدد97، أكتوبر، 1988.

3 جمال قنان، **تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في الدبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة**_العدد 4، الجزائر، 1996.

4 رابح لونيسي، **بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون، مجلة المصادر** م.و.د.ب في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد7، الجزائر، نوفمبر، 2002.

5 عامر رخيلة، **أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر مجلة المصادر** ، المركز الوطني والدراسات والبحث في حركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، 1954، العدد 4، 2001.

6 عبد الحميد مهري، **قراءة في بيان أول نوفمبر"مجلة أول نوفمبر** –منظمة المجاهدين، العدد 168، الجزائر، جويلية، 2006.

7 عبد الهادي التازي، **الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السيرة النبوية**، مجلة المنهل المغربية، عدد 17، السنة السابعة، تونس، ماي، 1970.

8 محمد خيشان، **تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية (1954-1956)**، مجلة المصادر، العدد14، الجزائر، 2006.

9 محمد علوان، **الجزائر أما الأمم المتحدة (تقديم علي تابليت)، مجلة أول نوفمبر** ، العدد188، الجزائر، 1979.

10 - مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية علي الثورة أول نوفمبر داخليا وخارجيا وبعض مآثره، مجلة أول نوفمبر**، عدد61، الجزائر، 1983.

11 - هارون محمد السعيد، **صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولي، مجلة المجاهد**، العدد 1143، الجزائر، 1982.

12 - وللإطلاع أكثر أنظر أبو قاسم سعد الله – **عريضة الأمير عبد القادر إلي الرئيس ويلسون- مجلة التاريخ**، العدد1، الجزائر، 1997.

فهرسة العناوين	رقم الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
المقدمة	
الفصل التمهيدي جـــــــذور الدبلوماسية	
1 -مفهوم الدبلوماسية.	08
2 -دور الحركة الوطنية في نشأة العمل الدبلوماسي.	12
2-1- نشاط أحمد باي وحمدان خوجة.	12
2-2- تيارات الحركة الوطنية الجزائرية.	14
أ -التيار اللـــــيبرالي.	14
ب - نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.	14
ج - نشاط التيار الاستقلالي.	15
3 -مشروع عمل دبلوماسي من خلال بيان أول نوفمبر 1954.	18
استنتاج مرحلي.	21
الفصل الأول الثورة التحريرية في المنظمات والهيئات الإقليمية	
1 -نشأة الوفد الخارجي الجزائري وتطوره.	23
1 1 -النشأة	23
1 2 -تطور ونشاط الوفد الخارجي.	24
ت - الوفد الخارجي وأزمة 1953.	24
ث - الوفد الخارجي ومؤتمر الصومام 1956.	26
ج - اختطاف القادة الخمسة وأثره على العمل الدبلوماسي	27
2 -الثورة الجزائرية في جامعة الدول العربية.	31
3 -الثورة التحريرية في المنظمات والهيئات الآفروآسياوية.	36
3 1 - مؤتمر باندونغ 24/18 أفريل 1955.	36

3 2 – مؤتمر القاهرة(26 ديسمبر 1957، جانفي 1958).	38
3 3 – مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول أكرا (غانا) ديسمبر 1958	39
3 4 – مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة منروفيا أوت 1959.	39
3 5 - مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني تونس 1960.	40
3 6 –مؤتمر أقطاب إفريقيا، الدار البيضاء المغرب 1961.	41
3 7 – مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث القاهرة 1961.	41
3 8 – المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز (مؤتمر بلغراد 1961).	42
استنتاج مرحلي.	43
الفصل الثاني الثورة التحريرية في هيئة الأمم المتحدة.	
1 –المجهود الدبلوماسي لتدويل القضية الجزائرية.	45
2 - تطور القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.	47
2 1 –الدورة العاشرة 10.	47
2 2 –الدورة الحادية عشر 11.	50
2 3 –الدورة الثانية عشر 12.	52
2 4 –الدورة الثالث عشرة 13.	54
2 5 –الدورة الرابعة عشر 14.	54
2 6 –الدورة الخامسة عشر15.	55
2 7 –الدورة السادسة عشر16.	56
استنتاج مرحلي.	57
الفصل الثالث النشاط الدبلوماسي خلال المفاوضات	
1 –الحكومة الجزائرية المؤقتة وتشكيلاتها المختلفة	59
1 1 –تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.	59
1 2 –ظروف تأسس الحكومة المؤقتة الأولي. 1958–1960.	59

أ -علي المستوي الداخلي.	59
ب - علي المستوي الخارجي.	61
1 3 -تأسس الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولي.	62
1 4 -الحكومة المؤقتة الثانية. 1960-1961.	63
1 5 -الحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة. 1961 -أوت 1962.	64
1 6 -نشاط الحكومة المؤقتة.	65
2 - مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية.	67
2 1 -الاتصالات السرية.	67
أ -مفاوضات مولان 25 إلى 29 جوان 1960.	69
ب - لقاء لوسارن 20 فيفري 1961.	71
ج - مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961	75
د -مفاوضات لوغران 20 جويلية 1961.	78
ه -لقاء بال الأول (28-29 أكتوبر 1961).	82
و -لقاء بال الثاني 9 نوفمبر 1961.	85
ي - لقاء دحلب-جوكس 9 ديسمبر 1961.	86
2 2 -المفاوضات الرسمية.	87
أ -مفاوضات لي روس 11-19- فيفري 1962 (الاتفاق النهائي).	87
ب - اتفاقية أيفيان من 07 إلي 18 مارس 1962.	88
الخاتمة	91
الملاحق	94
الببلوغرافيا	108

الفهرس